مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إمكانياتُ النفط والغاز الطبيعي التي لم تتحقق

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إمكانياتُ النفط والغاز الطبيعي التي لم تتحقق

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٩

©٢٠١٩، الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في العالم بأسره

توجَّه طلبات استنساخ مقتطفات أو أخذ صور ضوئية إلى مركز تخليص حقوق الطبع على هذا العنوان: copyright.com.

ويوجَّه جميعُ الاستفسارات الأخرى بشأن الحقوق والامتيازات، بما فيها الحقوق الملحَقة، إلى هذا العنوان:

United Nations Publications,
300 East 42nd Street,
New York, New York 10017,
United States of America
البريد الإلكتروني: publications@un.org
الموقع الإلكتروني: un.org/publications

والنتائج والتفسيرات والاستنتاجات المدرَجة في هذه الوثيقة هي خاصة بالمؤلف ولا تعبّر بالضرورة عن آراء أمانة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها.

وليس في التسميات المستخدَمة في هذا العمل، ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيه، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، ولا بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

منشور من منشورات الأمم المتحدة، صادرٌ عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/GDS/APP/2019/1

eISBN: 978-92-1-004078-5

ملاحظة

أعدّت أمانة الأونكتاد هذه الدراسة بناءً على دراسة أعدّها السيد عاطف قبرصي، الأستاذ الفخري في الاقتصاد، بجامعة ماكماستر، ولاية أونتاريو، كندا، لحساب الأونكتاد. والغاية من هذه الدراسة التشجيع على مناقشة موضوع البحث هذا.

المقصود بالدولارات هنا دولارات الولايات المتحدة.

تعني علامة النقطتين الأفقيتين (..) في الجداول عدمَ توفر البيانات.

المحتويات

الفصل		الصفحة
	موجز/ملخص تنفيذي	**iv**
أولاً –	**أهداف الدراسة وتنظيمها**	**١**
ثانياً –	**الإطار القانوني: السوابق التاريخية**	**٤**
ثالثاً –	**نبذة موجزة عن اقتصاديات الاحتلال**	**٨**
	ألف – استغلال إسرائيل الموارد الطبيعية الفلسطينية	١١
	باء – تحويل الموارد إلى إسرائيل وإهمال القطاع العام وانكماش حيّز السياسات العامة	١٤
رابعاً –	**الأساس النظري لتقدير تكاليف الاحتلال**	**١٧**
	ألف – اقتصاد الرفاه وتكاليف الاحتلال	١٧
	باء – حقوق الملكية والموارد المتنازَع عليها والخسائر وأنظمة التعويض	٢٠
خامساً –	**النفط والغاز الطبيعي في الأرض الفلسطينية المحتلة وحوض الشام**	**٢٣**
	ألف – حقول الغاز الطبيعي في غزة وحقل مجد النفطي في الضفة الغربية	٢٥
	باء – النفط والغاز في إسرائيل: اكتشافات جديدة	٣٣
سادساً –	**تقدير قيمة احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في إسرائيل: ما حصة الفلسطينيين من هذه الموارد؟**	**٣٨**
سابعاً –	**خاتمة**	**٤٠**

قائمة الجداول

		الصفحة
الشكل –	مبدأ التعويض	١٩
الجدول ١ –	حقوق الاستكشاف في الأرض الفلسطينية المحتلة	٣١
جدول ٢ –	احتياطيات النفط والغاز الطبيعي والنفط الصخري في الأرض الفلسطينية المحتلة (معدلات)	٣٣
الجدول ٣ –	إنتاج النفط وإنتاج الغاز الطبيعي واستهلاكه في إسرائيل	٣٥
الجدول ٤ –	احتياطيات النفط والغاز الطبيعي والنفط الصخري في إسرائيل (معدلات)	٣٦
الخريطة ١ –	موقع وحدات التقييم الثلاث في منطقة حوض الشام شرقَ المتوسط	٢٤
الخريطة ٢ –	إسرائيل والمناطق التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية	٣٠

موجز/ملخص تنفيذي

أكد علماء جيولوجيا واقتصاديون متخصصون في الموارد الطبيعية أن الأرض الفلسطينية المحتلة تقع فوق ثروة هائلة من احتياطيات النفط والغاز الطبيعي، في المنطقة "جيم" من الضفة الغربية المحتلة وفي البحر الأبيض المتوسط قبالة ساحل غزة. غير أن الاحتلال لا يزال يمنع الفلسطينيين من تطوير حقول الطاقة العائدة لهم بغرض استغلالها والاستفادة من خيراتها. وهكذا، فإن الشعب الفلسطيني حُرم ولا يزال من الفوائد الناجمة عن استخدام هذا المورد الطبيعي لأجل تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتلبية احتياجاته من الطاقة. وتقدَّر الخسائر المتراكمة بمليارات الدولارات. وكلّما طال أمد حرمان إسرائيلَ الفلسطينيين من استغلال احتياطيات النفط والغاز الطبيعي العائدة لهم، كلما زادت تكاليف الفرصة البديلة والتكاليف الإجمالية التي يتكبّدها الفلسطينيون بسبب الاحتلال.

وتحدِّد هذه الدراسة وتقيّم احتياطيات الغاز الطبيعي والنفط، الموجودة منها والممكنة، العائدة للفلسطينيين والتي يمكن استغلالها لفائدة الشعب الفلسطيني، وتمنعهم إسرائيل من استغلالها، أو تستغلُّها هي دون المراعاة الواجبة للقانون الدولي.

ويتناولُ تحديد وقياس مقدار الخسارة الاقتصادية التي يُمنى بها الفلسطينيون، بسبب حرمانهم من حقهم الطبيعي في تطوير واستغلال مواردِهم الطبيعية، ما هو أكثر من مواردهم من النفط والغاز الطبيعي. ولكن هذه الدراسة ستركّز على هذين الموردين دون غيرهما في ضوء قيمتهما المرتفعة وأهميتهما الحاسمة بالنسبة لإمكانية تلبية احتياجات الفلسطينيين الأساسية من الطاقة وإيرادات التصدير. ومن الأهمية بمكان أيضاً ما جرى اكتشافه من حقول نفط وغاز طبيعي جديدة في شرق المتوسط شرعت إسرائيل في استغلالها لفائدتها، مع أنه يمكن اعتبار هذه الموارد مشتركة لأن النفط والغاز الطبيعي يوجدان في أحواض مشتركة. وينبغي أن تحكم استخدامَ هذه الموارد والاستفادة منها نفسُ القواعد والمعايير السارية على موارد مشتركة أخرى.

ولا يمكن فصل المنازعات والتوترات بسبب النفط والغاز الطبيعي عن السياق السياسي المحيط بها، ولا عن كون الفترة التي سُجلت فيها اكتشافات الغاز الطبيعي قد تزامنت مع حدوث عدد من المستجدات السياسية الهامة في المنطقة. فالسياق السياسي يتداخل، في ظرفيات عديدة حاسمة، مع مستجدات تتعلق بالموارد من النفط والغاز الطبيعي، ممّا يزيد في تعقيد وضع سياسي معقد أصلاً. وتجاهلُ هذه التعقيدات سوف يؤدي لا محالة إلى حرمان التحليل من محدِّدات عديدة قاطعة.

وللنفط والغاز الطبيعي عدة خصائص محدِّدة تميّزهما عن موارد طبيعية أخرى. أولاً، لا ينصاع هذان الموردان للحدود السياسية، وقد يتواجدان لهذا السبب في منطقة تتخللها حدود وطنية متعددة. ثانياً، يستغرق تراكمُ هذين الموردين تحت الأرض عدة ملايين من السنوات، حيث إن الأجيال الحالية من مالكي هذين الموردين ليست بالضرورة الأجيال الوحيدة أو الشرعية من المالكين. ثالثاً، يمكن تخزين هذين الموردين لعقود وقرون وحتى ألفيات دون أن يكلِّف ذلك شيئاً. وفي العادة، يكون الاستغلال الاقتصادي الأمثل لهما مرهوناً إلى حد ما بما إذا كان معدل الفائدة أعلى من ارتفاع السعر المتوقع. رابعاً، يمكن اعتبارهما جزءاً من المشاعات العالمية، فاعتبار الكفاءة واعتبار الإنصاف يقتضيان وحدتَهما واستغلالهما المشترك. خامساً،

هذان من الموارد غير المتجددة، وأي استغلال لهما في أي وقت ينقص من الكمية المتاحة منهما للأجيال القادمة.

واكتشافاتُ النفط والغاز الطبيعي الجديدة في حوض الشام، التي يبلغ حجمها ١٢٢ ترليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي بقيمة صافية تبلغ ٤٥٣ مليار دولار (بأسعار عام ٢٠١٧) و١,٧ مليار برميل من النفط القابل للاستخراج بقيمة صافية تناهز ٧١ مليار دولار، هي فرصة سانحة لتوزيع مبلغ إجمالي يقدَّر بـ ٥٢٤ مليار دولار ولاقتسامه بين الأطراف المختلفة، بالإضافة إلى العديد من المزايا الحقيقية، رغم أنها غير محسوسة، تتمثل في تحقيق الأمن الطاقي وفي إرساء علاقات تعاون بين أطراف لطالما حارب بعضها البعض الآخر. وقد تكون هذه الاكتشافات الجديدة أيضاً سبباً في مزيد من النزاع والعنف إذا ما استغل كل طرف على حدة تلك الموارد دون المراعاة الواجبة لنصيب الطرف الآخر المشروع منها. فما يمكن أن يكون مصدر ثراء وفُرص قد يتحول إلى كارثة في حال جرى استغلال هذا المورد المشترك بصفة فردية وحصرية دون إيلاء المراعاة الواجبة للقانون الدولي والمعايير الدولية.

وتعرض هذه الدراسة عدة صيغ من أساليب بديلة لاقتسام الممتلكات، جذورُها راسخة في حقوق الملكية التاريخية للطرفين وفي اتفاقات حديثة. وتتجلى المنفعة المتوخاة من أساليب تحديد الأنصبة هذه في كونها مكرسة في التاريخ وفي الاتفاق المتبادل. ويمكن أن تشكل أساليبُ الاقتسام هذه أساساً لإطارٍ يتم التفاوض من خلاله.

ويفرض استغلال السلطة القائمة بالاحتلال الموارِدَ الطبيعية الفلسطينية، بما فيها النفط والغاز الطبيعي، تكاليف باهظة على الشعب الفلسطيني لا تفتأ تتزايد ما دام الاحتلال مستمراً. وهذا الأمر ليس منافياً للقانون الدولي فحسب وإنما هو انتهاك للعدالة الطبيعية وللقانون الأخلاقي. وحتى هذا التاريخ، تراكمت التكاليف الحقيقية وتكاليف الفرصة البديلة الناجمة عن الاحتلال فبلغت عشرات مليارات الدولارات، إن لم تكن مئات مليارات الدولارات، في منطقة حقول النفط والغاز الطبيعي فقط.

وتختم هذه الدراسة بالتأكيد على الحاجة إلى إجراء مزيد من الأبحاث المفصلة في ضوء القانون الدولي، في المجالات الاقتصادية والتاريخية والقانونية، للتثبُّت من حقوق الملكية المرتبطة بموارد النفط والغاز الطبيعي. وعليه، توصي هذه الدراسة بإجراء دراسات مفصلة بغية إثبات حق الشعب الفلسطيني بوضوح في موارده الطبيعية الخاصة به، إلى جانب نصيبه المشروع في الموارد المشتركة التي تملُكها جماعةً عدة دول متجاورة في المنطقة، بما فيها إسرائيل.

أولاً– أهداف الدراسة وتنظيمها

من الموثَّق جيداً أن احتلال أي إقليم من قِبل قوة أخرى يُحدث بالضرورة آثاراً سياسية واجتماعية واقتصادية يستحيل إنكارها. وفي هذا الشأن، لا يشذ احتلال إسرائيل الأرضَ الفلسطينية المحتلة عن هذه القاعدة، ما عدا من حيث نطاقه واستمراره. فقد أُدرج وصفُ وتقديرات التكاليف الاقتصادية التي يفرضها على الشعب الفلسطيني احتلالُ أرضه من قِبل إسرائيل في تقارير شتى، وفي أخرى تم إعدادها منذ فترة أقرب استجابةً للقرارات ٢٠/٦٩ و١٢/٧٠ و٢٠/٧١ و١٣/٧٢ و١٨/٧٣ الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي طلبت إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقديم تقرير عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبّدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

وعليه، أعد الأونكتاد في عام ٢٠١٥ مذكرة قدمها إلى الجمعية العامة بعنوان "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي"[(١)]. وفي عام ٢٠١٦، أعد الأونكتاد مذكرة أكثر تفصيلاً، قُدمت إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين[(٢)]. وفي عام ٢٠١٧، أعد الأونكتاد تقرير متابعة، ثُم أعد الأونكتاد تقريراً آخر في عام ٢٠١٨ قُدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين[(٣)]. وأكد الأونكتاد في تلك التقارير أن الاحتلال لا يزال يُثقل كاهل الشعب الفلسطيني بتكاليف اقتصادية مرهقة. وأبرز الأونكتاد أيضاً الحاجة الماسة إلى إجراء تقييم آخَر لتلك التكاليف وإلى إدراكٍ أشمل لأثرها على رفاه الشعب الفلسطيني وعلى آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في تحديد واقتراح خطوط عريضة أولية لتقدير حجم الخسارة الاقتصادية التي يتكبّدها الشعب الفلسطيني بسبب حرمانه من حقه الطبيعي في تطوير موارده الطبيعية واستغلالها. ويشتمل هذا الحق على ما هو أكثر من النفط والغاز الطبيعي حيث يشمل جميع الموارد الطبيعية والاقتصادية، غير أن التركيز هنا ينحصر في هذين الموردين بالنظر إلى ارتفاع قيمتهما وإلى أهميتهما الحاسمة بالنسبة لإمكانية تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني من الطاقة وإيرادات التصدير. ولحقول النفط والغاز الطبيعي التي اكتُشفت في شرق المتوسط حديثاً أهمية حاسمة أيضاً[(٤)]، وهي التي شرَعت إسرائيلُ بالفعل في استغلالها لمنفعتها الخاصة حصراً، رغم أن هذه الموارد تكون مشتركة في العادة. فالنفط والغاز الطبيعي لا ينصاعان للحدود السياسية ويمكن إيجادهما في أحواض مشتركة. وينبغي أن تحكم استغلالَ هذه الموارد والانتفاع بها القواعدُ والمعايير التي تسري على الموارد المشتركة.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، ٢٠١٥، الدورة السبعون، الملحق رقم ٣٥، A/70/35، الفقرات ٢٨-٣٢.

(٢) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ٢٠١٦، التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، A/71/174، نيويورك، ٢١ تموز/يوليه.

(٣) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ٢٠١٨، التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، A/73/201، نيويورك، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

(٤) United States Geological Survey (USGS), 2010, Assessment of undiscovered oil and gas resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean, Fact sheet 3014, متاح على هذا الرابط: https://pubs.er.usgs.gov/publication/fs20103014.

وليس من الممكن ولا المحبَّذ فصلُ المنازعات والتوترات بشأن النفط والغاز الطبيعي عن سياقها السياسي، ولا عن كون الفترة التي اكتُشف فيها الغاز الطبيعي قد تزامنت مع عدد من التطورات السياسية الهامة في المنطقة: بدء الانتفاضة الثانية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)؛ وفك الارتباط الأُحادي مع قطاع غزة من قِبل إسرائيل (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)؛ والانتخابات التشريعية الفلسطينية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) وما عقِبها؛ واشتداد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة (خاصة منذ عام ٢٠٠٧)؛ وفصل قطاع غزة إدارياً عن الضفة الغربية (تموز/يوليه ٢٠٠٧)؛ والاضطرابات السياسية الإقليمية التي تلت اندلاع انتفاضات الربيع العربي (عام ٢٠١١)[٥]. وقد تداخلت هذه الوقائع السياسية مع مستجدات تعلّقت بالنفط والغاز الطبيعي في عديد من الظرفيات البالغة الدقة، وهو ما زاد في تعقيد سياقٍ سياسي معقَّد أصلاً. وتجاهُل هذه التعقيدات سوف يحرِم التحليل من الاستناد إلى عناصر عديدة بالغة الأهمية.

وتنقسم هذه الدراسة إلى عدة أقسام. فبعد المقدِّمة، يخصَّص القسم الثاني من الدراسة للمسائل وللإطار الذي يضع الحدود القانونية ويبيّن التزامات السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي، فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة، مع التأكيد على الالتزامات الاقتصادية وفق تعريفها الوارد في قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ويتم التشديد بالقدر نفسه على الالتزامات الاقتصادية في القانون العرفي لحقوق الإنسان وفي المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها التزام دولة الاحتلال بتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي هذا القسم، ترد قائمة غير كاملة بالإجراءات التي تتخذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة فيما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي يمكن اعتبارها تكاليف ترهق كاهل الشعب الفلسطيني. وتليها مناقشة لاعتبارات القانون الدولي فيما يتعلق بالالتزامات القانونية الواقعة على عاتق إسرائيل بصفتها سلطةً قائمة بالاحتلال وبالتزامات المجتمع الدولي بأن يكفل وفاء إسرائيل بالتزاماتها.

أما القسم الثالث فيعطي نبذة موجزة عن اقتصاد الاحتلال، حيث يعرض إطاراً شاملاً يتم من خلاله تفحُّص المسائل والتعقيدات المتعلقة باستغلال النفط والغاز في الطبيعي في الأرض الفلسطينية المحتلة والانتفاع بهما. والغرض من ذلك هو توضيح كيف أن استغلال النفط والغاز الطبيعي الفلسطينيْن ليس منفصلاً عن المنظومة العامة للاستغلال الاستعماري للموارد والأصول الفلسطينية. ويتضمن هذا القسم عرضاً موجزاً لعدد من الميادين التي حَرمت فيها إسرائيل الشعب الفلسطيني والأجيال الفلسطينية القادمة من فرصة تطوير اقتصادٍ قادر على الاستمرار ومن حقهم في الانتفاع بمواردهم الطبيعية وأصولهم ومَقْدِراتهم.

ويشرح القسم الرابع منطقَ استغلال الموارد المشتركة ومبادئ التعويض. ويتضمن مقترحاً مبدئياً لكيفية سداد تكاليف الاحتلال بواسطة الرّيع المتأتي من تلك الموارد.

أمّا القسم الخامس فيُستهل بلمحة عامة عن الموارد الطبيعية الفلسطينية من نفط وغاز طبيعي، ويعرض أحجامها وقيَمها المقدَّرة، إلى جانب هياكل الإدارة التي تدبّر شؤون هذه الموارد. ويقدم معلومات مستفيضة عن الحالة التي توجد عليها هذه الموارد في الوقت الراهن،

(٥) A Antreasyan, 2013, Gas finds in the Eastern Mediterranean: Gaza, Israel and other conflicts, *Journal of Palestine Studies*, 42(3):29–47.

وعن الخطط الإسرائيلية المتعلقة بهذه الموارد المقدَّرة والعوائق المؤسسية التي تمنع الفلسطينيين من استغلالها. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا القسم بياناً بالموارد الإسرائيلية الموجودة والممكنة التي تشترك في ملكيتها مع بلدان مجاورة في المنطقة.

ويعرض القسم السادس تقديراً لقيمة النفط والغاز الطبيعي في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي منطقة حوض الشام ويحدد الأنصبة الفلسطينية الممكنة بموجب إطارات قانونية واقتصادية مختلفة.

بينما يلخص القسم السابع الاستنتاجات ويقدّم بعض التوصيات.

ثانياً– الإطار القانوني: السوابق التاريخية

استنتجت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، المنشأة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بموجب القرار A/HRC/S-9/1 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، في تقريرها إلى الجمعية العامة، أن " ...الاحتلال الإسرائيلي المستمر لقطاع غزة والضفة الغربية (قد برز باعتباره) العامل الأساسي الكامن وراء انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان (...) الذي يقوّض احتمالات تحقيق التنمية والسلام."(٦).

وفي مذكرةٍ للأونكتاد تناولت التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، ووردت في مرفقٍ بتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف لعام ٢٠١٥، ذكر الأونكتاد بالتفصيل بعض السوابق ذات الصلة التي أُخذت فيها التكاليف الاقتصادية بعين الاعتبار بوصفها عناصر أساسية في التفاوض على حلول دائمة لنزاعات معقّدة ومستعصية، وفيما يلي بعض تلك السوابق(٧):

- قرار المحكمة الدائمة للعدالة الدولية في عام ١٩٢٨ في القضية المتعلقة بمصنع تشورزو وهي قضية شكّلت علامةً فارقة(٨)؛
- قرار الجمعية العامة ١٩٤ (ثالثاً) بشأن مسألة اللاجئين ودفع تعويضات لهم؛
- مبادئ بينيرو بشأن اللاجئين ودفع مبالغ الجبر في الفترة التي تلت الحرب الباردة(٩)؛
- فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة(١٠).

والأساس القانوني المستند إليه في تقدير تكاليف الاحتلال مبنيٌ على الافتراض المنطقي القاضي بأن احتلال إسرائيل الأرضَ الفلسطينية المحتلة يكبّد سكّان تلك الأرض ثمناً ما. ويبلغ ذلك الثمن حدَّ حرمان السكان من مواردهم وحرمانهم من القدرة على الاستفادة من النشاط الاقتصادي الداخلي ومن القدرة على النهوض بالتنمية الاقتصادية المستقبلية وإلحاق الضرر بهم، جماعةً وأفراداً. فالأضرار تكبّد الفلسطينيين تكاليف حقيقية وتكاليف الفرصة البديلة وهي تكاليف مرتفعة يتحمل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عنها. وقد تنشأ التكاليف التي يتكبّدها

(٦) الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، ٢٠٠٩، حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى، A/HRC/12/48، جنيف، ٢٥ أيلول/سبتمبر.

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، ٢٠١٥.

(٨) انظر هذا الرابط: https://www.icj-cij.org/en/pcij-series-a.

(٩) انظر الأمم المتحدة، ١٩٩٨، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، A/CONF.183/9، روما، ١٧ تموز/يوليه؛ والأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، المبادئ المتعلقة برد المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والمشردين، E/CN.4/Sub.2/2005/17، جنيف، ٢٨ حزيران/يونيه؛ والأمم المتحدة، الجمعية العامة، ٢٠٠٥، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحق ضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي في الانتصاف والجبر، A/RES/60/147، نيويورك، ١٦ كانون الأول/ديسمبر.

(١٠) انظر محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤، *الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة*، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، فتوى محكمة العدل الدولية، تقارير محكمة العدل الدولية ٢٠٠٤.

السكان الفلسطينيون عن ممارسات تعيق الاقتصاد الفلسطيني و/أو عن فشل في تشجيع النمو الاقتصادي[١١].

وبموجب القانون الدولي، لا تملك أي دولة من الدول حريةَ تقديرٍ مطلقة في التعامل كيفما تشاء مع سكان الأرض التي تحتلها والموارد الطبيعية الموجودة فيها، وإنما تخضع صلاحياتها للقانون الدولي وللمعايير الدولية المقبولة التي تنظم هذه الصلاحيات وتقيّدها[١٢]. وبعبارة أخرى، ليس للمحتل سيادةٌ على الأرض التي يحتلها، وإنما هو متصرّف مؤقت فيها. وعليه، لا يُمنَح المحتل الحقَّ في استنزاف موارد الأرض المحتلة وغير ذلك من أملاكها وأصولها. وينص القانون الدولي بوضوح على أنه لا يجوز لأي محتل أن يستخدم تلك الموارد إلا لتلبية احتياجات السكان المحليين. وبتعبير أدق، لا يجوز لمحتلٍّ استغلال موارد الأرض التي يحتلها وأصولها لكي ينتفع بها اقتصاده هو ولا سيما لخدمة أهدافه ذات الصلة بالحرب. فالغاية الحقيقية من وراء أحكام القانون الدولي تتمثل في إزالة أي حوافز اقتصادية تدفع إلى شن حروب وأي وسائل من شأنها أن تتيح لمحتلٍّ ما تمديد مدة احتلاله عندما تتوقف الأعمال العدائية[١٣].

ويُفترَض أن تنسحب القوة الأجنبية، عادةً بعد إبرام معاهدة سلام. وبموجب قانون النزاعات المسلحة، تنظِّم هذه العلاقةَ بين المحتل وسكان الأرض المحتلة وتقيّدُها الأحكامُ ذات الصلة من قواعد لاهاي، وهي القواعد المرفقة بالاتفاقية المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، المعتمدة في عام ١٩٠٧، وكذلك النظام الأكثر تفصيلاً منها المبيَّن في اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، والجزء الرابع من سلسلة معاهداتٍ بشأن قانون الحرب أُبرمت في جنيف في عام ١٩٤٩. ومنذ وقت أقرب، ما فتئ القانون الدولي يشدد أكثر فأكثر على أن واجب كفالة حقوق الإنسان للسكان الخاضعين للاحتلال يقع على عاتق أي سلطة قائمة بالاحتلال. ويشكل هذا التطور امتداداً وتوسُّعاً لنطاق اتفاقية جنيف الرابعة التي كانت تقتصر على كفالة حقوق الإنسان للأشخاص المشمولين بالحماية.

لقد جرى تطوير بنيان قانوني في المجتمع الدولي لتنظيم أعمال دولة احتلالٍ حربي في علاقتها بسكان الإقليم الذي تحتله. وهذا البنيان القانوني جزء من بنيان قانوني أكبر يُسمَّى قانون وقت الحرب(*jus in bello*) ، وهو معني بالإجراءات التي تُتخذ في سياق الحرب. وهذا الأخير منفصل عن البنيان القانوني المسمَّى قانون مسوّغات الحرب (*jus ad bellum*)، وهو معني بشروط بدء الحرب. فمهما تكن كيفية تقييم الحرب بموجب قانون مسوّغات الحرب، يخضع الاحتلال الناتج عن الحرب لقانون وقت الحرب. ويستُخدم أيضاً مصطلح "القانون الإنساني" لوصف الالتزامات المنطبقة في سياق الحرب، بما فيها التزامات دولة الاحتلال الحربي[١٤].

وينشأ عن أي انتهاك لهذه الالتزامات القانونية التزامٌ قانوني ثانوي وتبْعي يقتضي إصلاح الانتهاك عن طريق إعادة الوضع إلى سابق عهده قدر الإمكان. وهو ما يسمى "ردَّ

(١١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٧أ، التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وحقه الإنساني في التنمية: أبعاد قانونية (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

(١٢) I Scobbie, 2011, Natural resources and belligerent occupation: Perspectives from international humanitarian and human rights law, in SM Akram, M Dumper, M Lynk and I Scobbie, eds., *International Law and the Israeli-Palestinian Conflict: A Rights-Based Approach to Middle East Peace* (Routledge, New York:229–252)

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) الأونكتاد، ٢٠١٧أ.

الحق إلى نصابه" الذي يستلزم معالجة الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الانتهاك بقدر ما تتعذر إعادة الوضع إلى سابق عهده بشكل كامل. وفي الممارسة الدولية سوابق كثيرة للالتزامات القانونية الواقعة على عاتق دولة الاحتلال الحربي ولالتزامٍ قانوني ثانوي وتبْعي يقتضي توفير سبيل انتصاف. ويقع على عاتق دولة الاحتلال الحربي أيضاً التزام قانوني بتخفيف الآثار السلبية الناشئة عن أفعال غير قانونية. وقد أخذت محكمة العدل الدولية بعين الاعتبار، في فتواها بشأن قانونية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها فعلاً، القانون الإنساني حيث قالت إن اتفاقيات لاهاي وجنيف قد حظيت بانضمام عدد كبير من الدول إليها وإنه يتعيّن على جميع الدول التقيد بهذه القواعد الأساسية لأنها تشكل مبادئ للقانون العرفي الدولي لا يجوز الإخلال بها، سواء أصدّقت الدولة المعنية على الاتفاقيات التي تتضمنها أم لم تصدّق(١٥).

ومركزُ إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة هو مركزُ دولة احتلال حربي. ويعتبر مجلس الأمن، مثلما جاء في قراره ٤٤٦، أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧(١٦). كما أن إسرائيل طرف في اتفاقية جنيف الرابعة(١٧).

ولم تنازع المحكمة العليا في إسرائيل في هذا الاستنتاج. بل إنها تعتبر مركز إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة مركز دولة احتلال حربي(١٨). وقد اضطرت المحكمةُ في عدة مناسبات إلى تعريف مركز إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي أحد القرارات القضائية المتصلة بالأرض الفلسطينية، أقرت المحكمة العليا في إسرائيل أن "إسرائيل تبقي المنطقة في حالة احتلال حربي."(*occupatio bellica*)(١٩). وفي التماساتٍ تطعن في قانونية إجراءات شتى اتخذتها سلطات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، قدمت المحكمة العليا في إسرائيل تقييمات لأفعال الحكومة في ضوء مركز إسرائيل كدولة احتلال حربي. وبالإضافة إلى ذلك، تقبل المحكمة العليا في إسرائيل قواعد لاهاي باعتبارها تجسّد القانون الدولي العرفي فيما يتعلق بالاحتلال الحربي(٢٠).

وبالإضافة إلى القانون الذي ينظم نشاط دولة الاحتلال الحربي، فإن إسرائيل ملزَمة أيضاً بقانون حقوق الإنسان. فهذا البنيان القانوني، الموجود في القواعد العرفية التي نشأت وفق ممارسات الدول على نطاق العالم، وكذلك في المعاهدات، مُلزِم لدولة الاحتلال الحربي مثلما هو مُلزم لجميع الدول. وفي كثير من الحالات، تتطابق الالتزامات المفروضة بموجب القانون الإنساني وتلك المفروضة بموجب قانون حقوق الإنسان.

والموارد الطبيعية تختلف كثيراً عن بعضها البعض، ولهذا تؤخذ اعتبارات قانونية في الحسبان مختلفة فيما يتعلق بالاستغلال المحدد لهذه الموارد الطبيعية. والمبدأ القانوني الذي يحكم استغلالَ دولة محتلة ما للموارد الطبيعية مبدأٌ واضح يقتضي ما يلي: "إذا كانت دولة محاربة ما تحتل أرض العدو، نتيجة عمل حربي، فإنها لا تكتسب بذلك حقَّ التصرف في الأملاك

(١٥) محكمة العدل الدولية، ١٩٩٦، فتوى بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٦، ص. ٢٢٦، الفقرة ٧٩.

(١٦) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، ١٩٧٩، القرار ٤٤٦(١٩٧٩)، S/RES/446، نيويورك، ٢٢ آذار/مارس.

(١٧) انظر هذا الرابط: www.fdfa.admin.ch/eda/fr/dfae/politique-exterieure/droit-international-public/traites-internationaux/depositaire/protection-des-victimes-de-la-guerre.html.

(١٨) الأونكتاد، ٢٠١٧أ.

(١٩) Supreme Court of Israel, 2004, *Beit Sourik Village Council v. The Government of Israel*, High Court of Justice 2056/04, para. 23.

(٢٠) الأونكتاد، ٢٠١٧أ.

الموجودة في تلك الأرض، ما عدا في حدود ما يتفق مع القواعد الصارمة المضمَّنة في قواعد لاهاي. ويتعين عدم المساس باقتصاد الأرض المحتلة بواسطة الحرب"[٢١].

وهذا يدعو إلى التساؤل عمّا إذا كانت إسرائيل تنتهك، نصاً وروحاً، قواعد لاهاي وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ليس فيما يتعلق ببناء المستوطنات فحسب، مثلما تمت الإشارة إليه في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤، وإنما فيما يتعلق باستغلالها حقلَ مَجد وبالطريقة التي منعت بها الفلسطينيين من استغلال آبار الغاز الطبيعي في منطقتي Marine 1 وMarine 2 الواقعتين قبالة ساحل غزة. ويشكل هذا الأمر الأخير إخلالاً بتلك القوانين من حيث استغلال الموارد المشتركة دون إيلاء أي اعتبارٍ لمصالح الفلسطينيين ولا لحقوقهم في تلك الموارد المشتركة ولا لأنصبتهم فيها.

(٢١) Scobbie, 2011, citing *United States v. Alfried Krupp et al*.

ثالثاً– نبذة موجزة عن اقتصاديات الاحتلال

في عام ١٩٦٧، ضمت إسرائيل إليها، باحتلالها قطاعَ غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، السوق الفلسطينية في هاتين المنطقين وألحقتها باقتصادها هيَ، وذلك بطريقة انتقائية، دون مساواة ولا اتساق. وفي ذلك الوقت، كان الاقتصاد الإسرائيلي يعادل نحو عشرة أضعاف الاقتصاد الفلسطيني، وكان تنوُّعه القطاعي أكبر بكثير وكذلك حصة قطاع التصنيع من ناتجه المحلي الإجمالي التي فاقت أربعة أضعاف حصته من إجمالي الناتج المحلي للأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أدّت هذه التفاوتات بين الاقتصادين من حيث الحجم والبنية إلى قيام علاقة غير متكافئة بينهما لا تزال مستمرة حتى اليوم وذلك في غياب ترتيبات مؤسسية مناسبة. فهناك، من جهة، اقتصاد كبير ومتقدم ومتنوع وغني في مستوى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وهناك، من جهة أخرى، اقتصاد صغير وضعيف النمو، يشترك في العديد من الخصائص مع أقل الاقتصادات نمواً. وتشير التحليلات النظرية والدراسات التجريبية إلى أن ديناميةَ علاقةٍ كهذه تولِّد على الدوام آثار انتشار وآثار سحبٍ للموارد تشوه نمو الاقتصاد الأصغر وتلحِق به ضرراً أكبر ممّا تلحقه بالاقتصاد الأكبر. وآثار سحب الموارد أقوى من آثار الانتشار. وهي تنجم عن قدرة الصناعات الكفؤة والكبيرة في الاقتصاد المتقدم على التفوق على الصناعات غير الكفؤة والصغيرة في الاقتصاد الأقل تقدماً من حيث تنافسيتها، فتجتذب بذلك قوة عاملة ورأس مال إلى القطاعات في الاقتصاد المتقدم وتُبعدها عن الاقتصاد الأفقر.

وحسب رأي أحد المعلقين، فقد أدى النهج الاقتصادي المتمثل في الإدماج الجزئي للأرض الفلسطينية المحتلة في الاقتصاد الإسرائيلي إلى نشوء "هيكل هش في أساسه يُنتج استثمارات محدودة جداً ويضعف قدرة القطاع الخاص على إنشاء فرص عمل"(٢٢).

ومن بين العوامل التي تحدد المقدرة النسبية للقوّتين، أيْ آثار الانتشار وآثار سحب الموارد، درجةُ تنفيذ مختلف التدابير لإنجاح دمج الاقتصادين من قبيل السماح بحرية تنقل اليد العاملة والرساميل بشروط منصفة ووضع ترتيبات للتكيُّف القطاعي وإزالة الحواجز التجارية، في جملة أمور أخرى. ولحرية تنقل اليد العاملة على وجه الخصوص أهمية حاسمة لأنها تحد بشكل كبير من تصدير السلع من الاقتصاد الصغير إلى الاقتصاد الكبير، حيث يُستبدل تصديرُ السلع بتصدير خدمات اليد العاملة. ومن شأن حرية التجارة وحرية التنقل أن تجتثّا تدريجياً التجارة القائمة على مبدأ الميزات النسبية لتحل محلها التجارة القائمة على مبدأ الميزات المطلقة فقط لا غير، وهو ما يؤدي إلى تصدير الاقتصاد الصغير السلع التي تتطلّب مهارات قليلة وإلى استيراده السلع التي تتطلب مهارات عالية، وهو ما يجعله حبيس فقره وضعف نموه، و"سيتحول الاقتصاد الصغير إلى ما يشبه منطقة متخلفة داخل بلد متقدم، مثلما هي الحال في جنوب إيطاليا وأبالاتشيا الوسطى في الولايات المتحدة"(٢٣).

(٢٢) E Sayre and N Dhillon, 2009, West Bank and Gaza economy: Before and after the crisis, On the Record, Brookings, 14 January, متاح على هذا الرابط: www.brookings.edu/on-the-record/west-bank-and-gaza-economy-before-and-after-the-crisis/.

(٢٣) A Kubursi and F Naqib, 2008, The Palestinian economy under occupation: Econocide, *The Economics of Peace and Security Journal*, 3(2):16–24.

فإذا ما سُمح باندماج البلدين فيما بينهما بوتيرة مناسبة وأبطأ إيقاعاً، وإذا ما استطاع الاقتصاد الفقير أن يستغل موارده الطبيعية أو يطوّر موارده البشرية، فإن التجارة الحرة بين الطرفين، التي لا تخضع لتعرفة خارجية مشتركة وتستفيد من حرية تنقُّل عوامل الإنتاج، قد تتيح للمنتِجين في الاقتصاد الصغير زيادة إنتاجهم. وسيكون ذلك ثمرةَ الاستفادة من وفورات الحجم وتحسين الميزات النسبية المواتية للتنمية.

ويتّسم النمط الذي نشأ ما بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني بما يلي:

- تملك إسرائيل غالبية القطاعات العصرية المستفيدة من عائدات الحجم المتزايدة المميّزة لأنشطة الصناعة التحويلية؛
- تؤمّن إسرائيل لنفسها، عن طريق منح العمال الفلسطينيين في القطاعات التقليدية، من قبيل الزراعة والحرف، علاوةً على أجورهم، معروضاً مرناً من اليد العاملة تستفيد منه صناعاتُها العصرية. وهذه العلاوة على الأجور صغيرة بالنظر إلى تدني أجور العمال في الزراعة الفلسطينية وبالنظر إلى القرب الجغرافي لمجموعات العمال المهاجرين الذين يأتون إلى عملهم في إسرائيل؛
- خفّض دخولُ اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل، التي لا تمثّل كلفتها إلا جزءاً يسيراً من كلفة اليد العاملة الإسرائيلية، العلاوة على الأجور في القطاعات العصرية في إسرائيل، بما فيها التكنولوجيا والاتصالات، وجعَلها أكثر ربحية واستدامة؛
- تُصرَف المبالغ بالشيكل الإسرائيلي الجديد (عملة إسرائيل) التي يكسبها العمال الفلسطينيون المهاجرون في إسرائيل، في العادة، على استهلاك منتجات إسرائيلية مما يزيد الطلب على هذه المنتجات.

وقد فرضت إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني نظام تعريفة جمركية مشترك قضى بالفعل على أي ميزة نسبية كان يمكن أن يحصل عليها الفلسطينيون مع إسرائيل أو مع أسواق عربية مجاورة. ويتحدد إطار السياسة الاقتصادية الفلسطينية بموجب الاتحاد الجمركي الذي أُنشئ في عام ١٩٦٧ وأخذ شكله الرسمي بعد ذلك في عام ١٩٩٤ بموجب بروتوكول باريس الذي يقضي بحرية التجارة بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة وبتشارك الاقتصادين في نفس التعريفات الجمركية الخارجية مع سائر بلدان العالم. والعواقب السلبية التي يخلفها الاتحاد الجمركي على الاقتصاد الفلسطيني تفوق الوصف. فالمشاكل الناجمة عنه أربعة هي[٢٤]:

- يستلزم أي اتحاد جمركي جيد الأداء أن يكون أعضاؤه على مستويات متقاربة من التنمية. فأي اتحاد جمركي بين كيانين شديدي التباين في مستوى التنمية الاقتصادية لا يبشر بخيرٍ للعضو الأضعف منهما. وسيخسر أي اقتصاد خاضع للاحتلال وناقص التنمية الكثيرَ جرّاء انضمامه إلى اتحاد جمركي مع أي اقتصاد في مستوى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حتى لو تم ذلك في ظروف تتسم بالتعاون وحسن النية؛

(٢٤) الأونكتاد، ٢٠١٨، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، TD/B/65(2)/3، جنيف، ٢٣ تموز/يوليه.

- أي اتحاد جمركي مفيد يتطلب مستوى عالياً من التعاون يضمن مصلحة جميع الأعضاء في إدارة الحدود، وشروط التجارة مع سائر بلدان العالم، والتفاوض على الاتفاقات التجارية، وسياسة التعريفات، وتقاسُم الإيرادات. أما في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد حُددت شروط الاتحاد الجمركي من طرف واحد، هو إسرائيل، دون مراعاة احتياجات الاقتصاد الفلسطيني المختلفة تماماً. وعلاوة على وضع شروط الاتحاد الجمركي من جانب واحد، لا تطبّق إسرائيل من شروطها إلا ما تشاء هي؛
- بسبب الاتحاد الجمركي، تتكبّد الأرض الفلسطينية المحتلة عجزاً تجارياً ضخماً ودائماً يعود السبب الجذري فيه إلى قصور نمو قطاع التصدير وضعف قدرة المنتجين المحليين على تصدير سلع قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.
- يخفّض القرب الجغرافي بين هذين الاقتصادين كلفة النقل والوقت، وقد ساهم هذا القرب ولا يزال في تدمير القاعدة الاقتصادية التقليدية عن طريق الاستيلاء على الأراضي والمياه، ثم على النفط والغاز الطبيعي مؤخراً، وهو يحول دون حماية الاقتصاد الفلسطيني من تدفق الموارد الفلسطينية باتجاه الاقتصاد الإسرائيلي بأجور متدنية وأسعار رخيصة نسبياً. وقد فقدت الأرض الفلسطينية المحتلة أيضاً ميزاتها المطلقة في العديد من المنتجات الزراعية بعد أن أحدث الاحتلال اضطراباً في القطاع التقليدي الذي أخفق في أن يكون قطاعاً عازلاً يحمي العمالة المحلية.

وقد كان اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة مزدهراً قبل احتلالها في عام ١٩٦٧. فكان يولّد إنتاجاً ودخلاً كبيراً يعيش منه عدد متزايد من السكان بلغ مليون نسمة وحقق ناتجاً محلياً إجمالياً للفرد بلغ ١٣٤٩ دولاراً بأسعار عام ٢٠٠٤[٢٥]، وهو ما كان كافياً لاعتباره من اقتصادات الدخل المتوسط الأدنى في ذلك الوقت. وإذ لا تزال الأرض الفلسطينية المحتلة ترزح تحت وطأة احتلال مديد، فقد صارت على شفا الانهيار الاقتصادي والإنساني في الضفة الغربية وعلى شفا كارثة إنسانية مزمنة في غزة.

وقد كان للاستعمار والاحتلالات العسكرية، على مدى التاريخ، نتائج وبواعث اقتصادية كامنة، اتخذت أشكالاً ومواضيع شتى، ولكنها انطوت في العادة على استغلال الشعب المحتل وتفقيره[٢٦]. وتتجلى أقسى أشكال الاحتلال في بعده الاقتصادي في الاستحواذ على موارد الشعب المحتلة أرضُه، مما يفضي إلى تشريده واستبداله وتفقيره وتهميشه.

وفي هذا السياق، يمكن وصف أبعاد الاحتلال الاقتصادية بأنها أفعال ينفّذها المحتل وتدابير يتخذها للاستيلاء على الأصول والموارد الطبيعية والمنافع الاقتصادية التي تعود شرعاً للأرض المحتلة. وتقوِّض مثلُ هذه التدابير قدرة الشعب المحتلة أرضُه على الوصول إلى موارده والاستفادة منها، وعلى التنقل بحرية داخل وطنه وإجراء المعاملات التجارية والاقتصادية

(٢٥) L Farsakh, 1998, *Palestinian Employment in Israel 1967–1997: A Review* (Palestine Economic Policy Research Institute), tables 2 and 5.

(٢٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، ٢٠١٥.

والاجتماعية العادية مع جيرانه وشركائه التجاريين التقليديين. وعلاوة على ذلك، تُشكّل عرقلة التنمية أو تقويضُها أو منعها، حتى وإن لم يغتنِ المحتل من ذلك مباشرةً، مشكلةً اقتصادية هامة أخرى مرتبطة بالاحتلال. ويحرم مثلُ هذه التدابير السكان تحت الاحتلال ليس من حريتهم ومواردهم وأرضهم فحسب، وإنما يحرمهم أيضاً من حقهم في التنمية المعترف به دولياً [٢٧]. أمّا الفلسطينيون فقد أجبرهم إضعاف قدرتهم على الإنتاج، إلى جانب تقييد سلطة الاحتلال قدرتَهم على الاتجار مع باقي العالم، على استهلاك منتجات السلطة القائمة بالاحتلال أساساً، مما جعل الأرض الفلسطينية المحتلة سوقاً أسيرةً للصادرات الإسرائيلية، تموَّل بالأساس من تحويلات المغتربين المالية ومن المعونة. وينعكس حرمان الجيل الحالي من الشعب المحتلة أرضُه من حقه في التنمية على الأجيال المقبلة. وهو يستتبع أيضاً حرمان الأجيال المقبلة من حقوقها في العمل والتعليم والتصرف في مواردها الطبيعية والاستفادة منها، وفي الماء الآمن والأمن الغذائي إلى جانب حقوق الإنسان الأساسية والحقوق الاقتصادية الأخرى.

ألف- استغلال إسرائيل الموارِدَ الطبيعية الفلسطينية

منذ بدء الاحتلال والفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة يفقدون تدريجياً سيطرتهم على أرضهم ومواردهم الطبيعية ولا سيما على مواردهم المائية. وبحلول الوقت الذي استقر فيه الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، كانت إسرائيل قد استحوذت على أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع مساحة الأرض في الضفة الغربية و٤٠ في المائة من مجموع قطاع غزة، استخدمتها بالأساس كي تقيم عليها مستوطنات جديدة ومناطق عسكرية مغلَقة[٢٨].

وبحلول عام ٢٠٠٤، كان أكثر من ٨٥ في المائة من المياه الفلسطينية النابعة من الخزانات الجوفية في الضفة الغربية في قبضة إسرائيل، بما يلبي ٢٥,٣ في المائة من احتياجات إسرائيل من المياه. والفلسطينيون محرومون أيضاً من حقهم في الاستفادة من مواردهم المائية من نهري الأردن واليرموك. فمزارعو الضفة الغربية قد استخدموا، عبر التاريخ، مياه نهر الأردن لري حقولهم، إلا أن مصدر المياه هذا قد تعرض للتلوث حيث تحوّل إسرائيل مجاري المياه من محيط بحيرة طبريا إلى نهر الأردن الأدنى. وعلاوة على ذلك، خفّض تحويل إسرائيلَ المياه من بحيرة طبريا إلى مؤسسة المياه الوطنية منسوب المياه بشكل كبير، مما ترك للفلسطينيين المقيمين في نفس اتجاه مجرى النهر إمداداً ناقصاً من مياهٍ رديئة الجودة[٢٩].

وفي غزة، تشكل خزانات المياه الجوفية الساحلية مصدر المياه الأساسي، ولكنها في الوقت الراهن تعاني من تسرب الماء المالح إليها بكميات كبيرة. وقد حُوِّل مجرى مصادر المياه الأخرى في غزة، كالمد المطري الآتي من تلال الخليل، لكي تستخدمها إسرائيل[٣٠]. والآن، أصبحت غزة، التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز ٥٠ ٠٠٠ نسمة قبل عام ١٩٤٨، إحدى أشد المناطق كثافةً سكانية في العالم نتيجة تشريد السكان وتهجيرهم بعد نزاعي عامي ١٩٤٨

(٢٧) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ١٩٨٦، إعلان الحق في التنمية، A/RES/41/128، نيويورك، ٤ كانون الأول/ديسمبر.

(٢٨) World Bank, 2009, Assessment of restrictions on Palestinian water sector development, Report No. 47657-GZ.

(٢٩) A Kubursi and F Naqib, 2008.

(٣٠) البنك الدولي، ٢٠٠٩.

و١٩٦٧، بالإضافة إلى نمو السكان الطبيعي. وفي الوقت الحاضر، يعيش أكثر من مليوني شخص تحت حصار مطبِق، يحبسهم داخل قطاع غزة الذي تبلغ مساحته ٣٦٥ كيلومتراً مربعاً ويسجّل ثالث أعلى كثافة سكانية في العالم(٣١).

وكانت المياه الفلسطينية المصادَرة تُستخدم داخل إسرائيل ومن قِبل المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى انسحاب إسرائيل في عام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالاستهلاك الإجمالي للمياه، بلغ معدل كمية المياه المستخدَمة سنوياً للفرد الواحد ١ ٩٥٩ متراً مكعباً في إسرائيل، مقارنة بـ ٢٣٨ متراً مكعباً سنوياً لكل فرد فلسطيني(٣٢). وفي الوقت الحاضر، هناك أكثر من ١٤٢ مستوطنة في الضفة الغربية، وهو ما يجعل عدد المستوطنين الإسرائيليين يشكل نحو ٢١ في المائة من السكان في الضفة الغربية(٣٣). وفي السنوات الأخيرة، لم يزد معدل نمو سكان المستوطنات على معدل نمو السكان في إسرائيل فحسب، بل فاق أيضاً معدل نمو السكان الفلسطينيين. وزاد عدد سكان المستوطنات ليتجاوز ضِعف ما كان عليه منذ إبرام اتفاقات أوسلو في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥، حيث يتراوح عددهم حالياً ما بين ٠٠٠ ٦٠٠ و٠٠٠ ٧٥٠ نسمة. وتشجع إسرائيل هذا الاستيطان وتحفّز عليه عن طريق توفير السكن والتعليم ومَنح مزايا ضريبية لفرادى المستوطنين وللمشاريع الصناعية(٣٤).

وقد خلّفت السياسات الإسرائيلية ولا تزال آثاراً سلبية عميقة على جميع الأنشطة الاقتصادية للفلسطينيين في مجالات الأرض والمياه والمستوطنات. ففي قطاع الزراعة، يسّرت هذه السياسات، وهو الأمر الأهم، هجرةَ اليد العاملة قسراً، فزاد عدد العمال المهاجرين بسبب تردي أحوال المزارعين والعمال الفلسطينيين الذين أصبحوا من الطبقة الكادحة فاستوعبتهم مؤقتاً قطاعات الزراعة والصناعة والبناء في إسرائيل.

وقبل بدء الاحتلال، كان القطاع الزراعي يمثّل أهم مكونات الاقتصاد الفلسطيني، وكان يَستخدم في العادة أكثر من ربع اليد العاملة ويساهم بالثلث تقريباً من إجمالي الناتج المحلي والصادرات. بينما لا تساهم الزراعة في إسرائيل، وهي قطاع متطور يستلزم رساميل كبيرة، سوى بنسبة ٢ في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي، بل إنها تشكّل أقل من تلك النسبة من صادرات البلد بنسبة تناهز ١,٧ في المائة. وخسارةُ مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في الأرض الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى الحد من الإمداد بالمياه وتقييد أسواق المنتجات كلها، عواملٌ أدّت إجمالاً إلى انخفاض هائل في الإنتاج وإلى تراجع الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع. وفي عام ١٩٦٧، كان الإنتاج الزراعي الفلسطيني عموماً يكاد يطابق حزمة السلع في إسرائيل. وكان إنتاج فلسطين من الطماطم والخيار والبطيخ يناهز نصف محصول إسرائيل منها، بينما كان إنتاج فلسطين من البرقوق والعنب يعادل إنتاج إسرائيل منهما؛ وكان إنتاج فلسطين من الزيتون والتمر واللوز يفوق إنتاج إسرائيل من هذه الثمار. وفي ذلك الوقت،

(٣١) الأونكتاد، ٢٠١٨.

(٣٢) A Kubursi and F Naqib, 2008.

(٣٣) الأونكتاد، ٢٠١٦، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، TD/B/63/3، جنيف، ٢٨ أيلول/سبتمبر.

(٣٤) الأونكتاد، ٢٠١٧ب، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، TD/B/64/4، جنيف، ١٠ تموز/يوليه.

كانت الضفة الغربية تصدّر ٨٠ في المائة من إجمالي محصولها من الخضراوات و٤٥ في المائة من إجمالي إنتاجها من الفواكه[٣٥].

وقد كان لأثرِ تدفُّق اليد العاملة الفلسطينية إلى داخل إسرائيل نتيجتان هما: من جهة، زيادةُ الأجور في الاقتصاد المحلي لم تكن ناشئة عن أي زيادة في الإنتاج. وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع كلفة الإنتاج وخفض ربحية الإنتاج المحلي مما حد من التنافسية ومن تطوير الإنتاج المحلي في القطاعين الزراعي والصناعي معاً. ومن جهة أخرى، زاد ارتفاعُ الدخل المتأتي من إيرادات العمال الفلسطينيين في إسرائيل من الطلب الإجمالي دون إحداث زيادة في الإنتاج. وقد قابل هذا الارتفاع في الطلب على السلع التجارية ارتفاعٌ في الواردات من إسرائيل، بينما قابل ارتفاعَ الطلب على السلع غير التجارية ارتفاعٌ في الأسعار إلى حد ما.

وإلى جانب مشاكل أخرى تسبَّب فيها الاحتلال، أطلق هذا الأمر عمليةً متواصلة من تقويض الزراعة وتقويض الصناعة[٣٦]. وهو ما حرم الشعب الفلسطيني من قدرته على الإنتاج وأدى في أثناء ذلك إلى الاعتماد بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي وعلى معونة المانحين. وقد سرق هذا الاعتماد، في جوهره، قدرةَ اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة على النمو بقدرٍ نسبي من الاستقلال الذاتي. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٧٥ و٢٠١٤، انخفضت مساهمة قطاع السلع التجارية إلى نصف ما كانت عليه، من ٣٧ إلى ١٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، بينما انخفضت مساهمة هذا القطاع في توفير فرص العمل من ٤٧ إلى ٢٣ في المائة. ومن الأسباب الأخرى الكامنة وراء عمليتي تقويض الزراعة وتقويض الصناعة المتواصلتين في الأرض الفلسطينية المحتلة أن هذين القطاعين معرضان بشكل خاص للتضرر من مصادرة الأرض والموارد الطبيعية الفلسطينية ومن القيود المفرطة التي تفرضها إسرائيل على تنقل اليد العاملة والسلع الفلسطينية.

ومنذ بداية الاحتلال في عام ١٩٦٧، خسِر الشعب الفلسطيني إمكانية الوصول إلى أكثر من ٦٠ في المائة من أرض الضفة الغربية وإلى ثلثي أراضي الرعي فيها. أما في غزة، فيتعذر على المنتجين الفلسطينيين الوصول إلى نصف مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وإلى ٨٥ في المائة من موارد مصائد الأسماك. وفوق ذلك كله، ما فتئت إسرائيل تستخرج المياه بقدر يتجاوز ما حددته المادة ٤٠ من التذييل ١ في المرفق الثالث من الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقَّع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وما انفكت تصادر ٨٢ في المائة من المياه الجوفية الفلسطينية باستخدامها داخل حدود إسرائيل أو في مستوطناتها بينما يضطر الفلسطينيون إلى استيراد أكثر من ٥٠ في المائة من مياههم من إسرائيل[٣٧]. وحسب دراسةٍ أنجزها البنك الدولي، لا يتم في الواقع ري سوى ٣٥ في المائة من الأرض الفلسطينية القابلة للري، وهو أمر يكلف الاقتصاد ١١٠ ٠٠٠ فرصة عمل و١٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي[٣٨].

---

(٣٥) A Kubursi and F Naqib, 2008; A Kubursi, 1981, *The Economic Consequences of the Camp David Agreements* (Institute for Palestine Studies, Beirut).

(٣٦) انظر WM and JP Neary, 1982, Booming sector and de-industrialization in a small open economy, *Economic Journal*, 92:825–848؛ والأونكتاد، ٢٠١١، إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

(٣٧) الأونكتاد، ٢٠١٥، قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

(٣٨) البنك الدولي، ٢٠٠٩.

باء- تحويل الموارد إلى إسرائيل وإهمال القطاع العام وانكماش حيّز السياسات العامة

يشمل ضمُّ الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد إسرائيل تحويلَ الموارد من الاقتصاد الفلسطيني إلى الاقتصاد الإسرائيلي عبر عدة قنوات، فيما يلي ثلاثة منها: يدفع الفلسطينيون رسوماً جمركية وضرائب أخرى على المنتجات المستوردة من بلدان ثالثة عبر إسرائيل. وتذهب التقديرات إلى أن نصف الضرائب التي يدفعها الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة تؤول إلى الخزينة الإسرائيلية بهذه الطريقة. ويتمثل ثاني مصدر للضريبة على الدخل واشتراكات الضمان الاجتماعي في تلك التي يدفعها الفلسطينيون العاملون في إسرائيل. بينما يتمثل المصدر الثالث في العائدات من رسوم صك العملة التي تحصّلها إسرائيل بسبب اعتبار عملتها عملةً رسمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومجموع تحويلات هذه الموارد كبير ويتجاوز، حسب بعض التقديرات، ١٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في أي سنة من السنوات[٣٩].

وبالرغم من هذه الموارد الهامة، لم تتحمّل إسرائيل أي نفقات عامة في الأرض الفلسطينية المحتلة (في مجال الصحة أو التعليم أو المرافق العامة أو الهياكل الأساسية وما إلى ذلك) علاوة على عائدات الضرائب التي تحصّلها هناك بالفعل، وبخلاف تلك التي يؤديها المستهلكون والعمال الفلسطينيون وتُحصّل في إسرائيل. ويشدد الفلسطينيون على الحالة المزرية التي توجد عليها الهياكل الأساسية العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى مستوى ونوعية الخدمات والمرافق العامة، التي تُعتبر أقل جودةً بكثير من تلك الموجودة في بلدان مجاورة. وتتسبّب رداءة حال الهياكل الأساسية الضرورية والخدمات العامة في تفتُّت السوق وتعيق التخصص وتحقيق وفورات الحجم.

وقد أضعف الأثر المتراكم الذي تخلّفه هذه القيود على استخدام الموارد وأنشطة الأعمال التجارية والتجارة الداخلية والدولية القطاعات المنتجة التقليدية في الاقتصاد الفلسطيني إضعافاً شديداً. وهو ما ألحق ضرراً هيكلياً كبيراً بالاقتصاد الفلسطيني. فقد أصبح هذا الاقتصاد يتسم بأوجه قصور وفجوات لا تفتأ تتسع: فارق في الموارد واختلال في سوق العمل واعتماد كبير ومُكلف على مصادر الدخل الخارجية وعلى المعونة.

وقد نشأ وضع جديد اتّسم بتفتيتٍ مقصود للضفة الغربية وغزة إلى عددٍ من الوحدات الاقتصادية المنفصلة بشدة عن بعضها البعض، فتكاد لا تربطها أي علاقات اقتصادية متبادلة تُذكر، وهو ما يزيد في تجزئة سوق داخلية صغيرة أصلاً إلى وحدات أصغر. وبالإضافة إلى ذلك، نشأ عن تكسير الحكم الذاتي المحدود حالةٌ من عدم اليقين المتعدد الأبعاد تبعث على الإحباط لدى كل من الاستثمار الداخلي والخارجي. فبإمكان من يعتزم الاستثمار في المستقبل أن يحصل من السلطة الوطنية الفلسطينية على تصريحٍ لإنشاء عمل تجاري، غير أن إدخال رأس المال والسلع والأشخاص من الخارج لتلبية احتياجات ذلك الاستثمار تستلزم موافقة السلطات الإسرائيلية. وعدمُ اليقين عدوُّ الاستثمار. فقد أنشأت إسرائيل حالةَ عدم اليقين في الحياة الاقتصادية العادية للفلسطينيين، إما بالامتناع عن الفعل أو بتطبيق التدابير السالفة الذكر، وهو ما يئد في المهد محاولات استثمارٍ ونموٍ تمسُّ الحاجة إليها.

(٣٩) الأونكتاد، ٢٠١٤، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف).

وقد أثقلت هذه التدابير والمعايير الاقتصادية التي تفرضها إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني كاهل هذا الاقتصاد أيَّما إثقال. وترد في هذا القسم من الدارسة بعض التقديرات التمهيدية التي وضعها الأونكتاد لكُلفتها(٤٠).

وأكد الأونكتاد في تقريره المقدَّم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ أنه لا ينبغي اعتبار تقديرات تكاليف الاحتلال وسُبُل التصحيح الممكنة بديلاً عن إنهاء الاحتلال. وفضلاً عن ذلك، لا يمكن إسناد قيمة نقدية إلى جميع تكاليف الاحتلال. ومن جملة الخسائر التي لا يمكن تحديد قيمة نقدية لها، على سبيل المثال لا الحصر، الخسائر في الأرواح، وفقدان الحياة الأسرية والمجتمعية الطبيعية، وفقدان علاقات الجوار والثقافة والمأوى والوطن. لذلك، فإن أقصى ما يمكن أن يحققه أي تقييم لتكاليف الاحتلال الاقتصادية لا يتجاوز تحديد جزء بسيط من خسائر هي أفدح وأكبر من ذلك بكثير(٤١).

وقد تراكمت بمرور السنين أدلةٌ كثيرة على أن الاحتلال قد أسفر عن تدمير الأصول الإنتاجية الفلسطينية وعن استيلاء السلطة القائمة بالاحتلال على الأراضي والموارد الطبيعية. فأدى الاحتلال إلى إفقار الشعب الفلسطيني، وتقويض قدرته على الوصول إلى موارده والاستفادة منها، وحرمانه من الحق في التنقل بحرية داخل مَوطنه لمباشرة المعاملات الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية فيما بين أفراده ومع جيرانه وشركائه التجاريين في جميع أنحاء العالم.

ورغم تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤، لم يحدث قط أن كان للشعب الفلسطيني سيطرة سياديةٌ على اقتصاده. فالقيود والتدابير الصارمة التي فرضها الاحتلال قد خنقت الاقتصاد الفلسطيني، قبل اتفاقات أوسلو ومنذ إبرامها. وأدت هذه القيود والإجراءات إلى فرض قيود على حركة الأشخاص والعمالة والسلع؛ وإلى التآكل المنظَّم للقاعدة الإنتاجية؛ وإلى مصادرة الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى؛ وإلى الفصل عن الأسواق الدولية؛ وإلى فرض حصار اقتصادي على قطاع غزة لا يزال مستمراً منذ أكثر من عقد من الزمان؛ وإلى تفتيت الاقتصاد الفلسطيني تفتيتاً باهظ الكلفة إلى ثلاث مناطق مفككة ومقطعة الأوصال في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

وفضلاً عن ذلك، لا يستطيع الشعب الفلسطيني الوصول إلى المنطقة "ج" (التي تمثّل أكثر من ٦٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية) ولا إلى أكثر من ثلثي أراضي الرعي، وتم تحت الاحتلال تدمير أكثر من ٢,٥ مليون شجرة مثمرة منذ عام ١٩٦٧. وتذهب التقديرات إلى أن الاحتلال المستمر للمنطقة "ج" يفرض تكاليف على الاقتصاد الفلسطيني تبلغ نحو ٣٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي ونحو مليار دولار من الإيرادات الضريبية المفقودة.

وبحلول عام ٢٠٠٥، كانت قد تمت بالفعل خسارة ما لا يقل عن ثلث رأس المال المادي الفلسطيني الذي كان موجوداً قبل عام ٢٠٠٠. وأدى الاحتلال إلى خنق القطاع الصناعي وإلى قصر أعمال القطاع الخاص على عمليات صغيرة الحجم ذات كثافة رأسمالية منخفضة، وإلى تدنّي إنتاجية العمل، وإلى إضعاف القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والأجنبية. وفي فترة ما بعد اتفاقات أوسلو، تسبّب الاحتلال قسراً في حدوث تراجع تكنولوجي وانخفاض مطّرد في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج. ولو ظل اتجاه النمو القائم قبل اتفاقات أوسلو مستمراً حتى الآن، لكان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الفلسطيني قد بلغ ضعف حجمه الحالي على الأقل.

(٤٠) بالاستناد إلى الأونكتاد، ٢٠١٧أ.

(٤١) انظر الأونكتاد، ٢٠١٦.

وفي قطاع غزة، تشير تقديراتٌ أحدثُ عهداً وضعَها صندوق النقد الدولي إلى أن النزاع الذي حدث في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ قد ألحق الضرر بأكثر من ٦٠ في المائة من إجمالي رأسمال غزة، بينما أجهز النزاع الذي اندلع في عام ٢٠١٤ على ٨٥ في المائة ممّا كان قد تبقّى منه[٤٢]. وبهذا يتبيّن أنه جرى تدمير ٩٤ في المائة من الرأسمال العيني الإجمالي الذي كان موجوداً في غزة. وتُقدَّر تكلفة ثلاث عمليات عسكرية إسرائيلية نُفذت ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤ بما لا يقل عن ثلاثة أمثال إجمالي الناتج المحلي في غزة. وبالإضافة إلى ذلك، تجعل القيود المفروضة على صيد الأسماك قبالة ساحل غزة من وصول الصيادين الفلسطينيين إلى ما نسبته ٨٥ في المائة من الموارد السمكية أمراً بعيد المنال، كما لا يزال متعذِراً على المنتجِين الوصول إلى نصف مساحة الأراضي القابلة للزراعة.

وعلى الصعيد المالي، تكشف تقديرات جزئية عن أن الإيرادات الفلسطينية التي تتسرب إلى خزينة إسرائيل تعادل ٣,٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، أو ١٧ في المائة من مجموع الإيرادات العامة الفلسطينية. وكان يمكن لهذه الإيرادات المسرَّبة، لو كانت في حوزة الفلسطينيين، أن تؤدّي إلى توسيع حيّز السياسة المالية الفلسطينية وإلى زيادة إجمالي الناتج المحلي السنوي بنحو ٤ في المائة، وإلى إنشاء ١٠ ٠٠٠ فرصة عمل إضافية في السنة. ومن المرجح جداً أن يكشف تقييم شامل لجميع أسباب التسرب عن تسرُّبٍ قدر أكبر بكثير من الإيرادات الفلسطينية وعن حجمٍ من الخسائر الاقتصادية العامة ذات الصلة أكبر بكثير مما هو معروف[٤٣].

وقد خلُص العديد من الدراسات إلى أن الدخل القومي الفلسطيني، لولا الاحتلال، كان سيعادل ضِعف مستواه الحالي على الأقل. بيد أن جميع الدراسات السابقة التي تناولت التكاليف الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال، كما يشير إلى ذلك تقرير الأونكتاد المقدَّم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٦، لم يُجْر وفق إطار شامل واحد يتيح حساب أنواع الخسائر المختلفة والتكاليف المباشرة وغير المباشرة في جميع القطاعات الاقتصادية[٤٤]. وخلُص الأونكتاد إلى أن الدراسات السابقة لم تتعمّق في تحديد التكاليف الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال وهي أعلى بكثير، فأوصَى لذلك السبب بإنشاء إطار منهجي وشامل ومستدام وقائم على الأدلة ضمن منظومة الأمم المتحدة لأجل تقدير وتوثيق التكاليف الاقتصادية التي يتكبّدها الشعب الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي.

(٤٢) صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧، الضفة الغربية وغزة: تقرير مقدَّم إلى لجنة الاتصال المخصصة، ٣١ آب/أغسطس، ص. ٣٦.

(٤٣) انظر الأونكتاد، ٢٠١٤.

(٤٤) انظر الأونكتاد، ٢٠١٦.

رابعاً– الأساس النظري لتقدير تكاليف الاحتلال

منذ الأربعينات من القرن الماضي، ساهمت الدراسات الأكاديمية في مجال الاقتصاد في تقييم كلفة الخسائر المجتمعية والفردية الناجمة عن أضرار خارجية(٤٥). وتتمحور هذه المساهمات حول مبدأ التعويض المستنِد إلى فكرةٍ مفادها أنه إذا ما كان التغيير الذي يطرأ على وضع ما يؤدي إلى رِبح بعض الأفراد وخسارة البعض الآخر، فإنه يمكن للطرف الرابح، بل ينبغي له، أن يدفع تعويضاً للطرف الخاسر على نحو يجعل الطرفين كليهما في حال أفضل إجمالاً مما كانا عليه. كما تقوم هذه الفكرة عن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن أضرار (التعويض) على افتراض أن الخسائر المتعلقة بالرفاه الاجتماعي هي مجموع الخسائر الفردية الناشئة عن خسارة سلَع توجد في ملكية خاصة، بالإضافة إلى الخسائر الاجتماعية الناشئة عن خسارة السلع العامة، بما فيها تلك السلع التي لا ينقص استهلاكها من قِبل فردٍ واحد من توفُّرها لباقي أفراد المجتمع.

ويرادف تعويضَ الخسارة الاقتصادية الناجمة عن أضرار خارجية دفعُ تعويض مادي بالمعنى القانوني الذي يتجلى في إزالة ما حدث من ضرر وخسائر رجعياً. والتعويض التام يعني، في جوهره، العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل تكبُّد الخسارة. فإذا ما كان ذلك عن طريق إعادة الأمور إلى نصابها، يعاد الوضع السابق بعَيْنه إلى ما كان عليه. وإذا ما كان التعويض كلياً أو جزئياً عن طريق تعويض مادي، يتم تصفية عواقب الضرر رغم أن الوضع السابق لم يُعَد إلى سالف عهده بالمعنى الحقيقي للكلمة(٤٦).

وعلى العموم، فإن اتّباع نهج أشمل يستند إلى نهج الأصول ونهج المنفعة، يحسب مجموعة الخسائر بصورة أكفأ من اتّباع النهج القائم على الدخل. بيد أن دقة النهج ومدى الجمع بين نهج الأصول ونهج المنفعة أمران مرهونان بنوع الخسارة وخصائصها وبالقطاع الاقتصادي الذي يتكبّدها.

ألف– اقتصاد الرفاه وتكاليف الاحتلال(٤٧)

يقوم الاقتصاد على الفرضية الأساسية التي مفادها أن الكائنات البشرية تسعى، عندما يُطلَق لها العنان، إلى إدارة شؤونها الاقتصادية على نحو يحقق لها أكبر قدر ممكن من الرضا. وأي ترتيب لا يؤدي إلى هذه النتيجة يُعتبر غير مناسب وسرعان ما يُستعاض عنه بترتيب آخر يؤدي إلى مزيد من الرضا (أو المنفعة). أيْ أن الأفراد سيغتنمون الفرص لأجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الرضا عندما تتطابق رغبتهم في التجارة تماماً مع الفرصة المتاحة لهم ليقوموا بذلك. وأيُّ ظروف خارجة عن الشروط الموضوعية للسوق تحُول دون تحقُّق تلك النتيجة تقتضي ضمناً تحقيق درجات أدنى من المنفعة، يشار إليها عادةً بمصطلح فقدان الرفاه. والدال على حجم هذه الخسارة هو الفارق بين مستويي الرضا اللذين يمكن تحقيقهما في كل ظرف من هذين الظرفين.

(٤٥) انظر JR Hicks, 1956, *A Revision of Demand Theory* (Oxford University Press, Oxford and DM Winch, 1971, *Analytical Welfare Economics* (Penguin, London).

(٤٦) انظر N Robinson, 1944, *Indemnification and Reparations: Jewish Aspects* (Institute of Jewish Affairs, New York).

(٤٧) انظر Hicks, 1956 and Winch, 1971.

وبعبارة أخرى، يساوي حجم الخسارة التعويض النقدي الذي يتيح تحقيق المستوى الأعلى من المنفعة في هذين الظرفين.

وفي النظريات الاقتصادية، يتم تطبيق ثلاثة نُهج للتثبت من التكاليف التي يتكبّدها مَن يقع عليهم الضرر والخسارة نتيجةَ تصرفات أطراف أخرى. ويشيع استخدام النهج الأول، وهو النهج المرتبط بالدخل، لا سيما في المحاكم على نطاق العالم بأسره، لأجل قياس الخسائر التي تتكبّدها الأطراف المتضررة بالاستناد فقط إلى تدفقات الدخل التي كان يمكن أن تتحقق لوْلا وقوع الضرر، مقارنة بتدفقات الدخل الفعلية. ويحصر هذا النهج الخسائر في خسائر الدخل المحض ويحد من مجموعة الأضرار ويقلل منها ومن اختلاف ردود أفعال الناس عليها. ويستند النهج الثاني، وهو النهج المتعلق بالأصول، إلى النهج القائم على الدخل مع إضافة تكاليف الفرصة البديلة فيما يتعلق بتدفقات الدخل التي فُقدت جراء وقوع الضرر. أما النهج الثالث، القائم على المنفعة، فهو أشمل من سابقَيْه لأنه يتيح احتساب مجموعة أكبر من الخسائر ويضع في الاعتبار الاختلافات الفردية في ردود الأفعال على الضرر الواقع ونتائجه. ويقوم هذا النهج على فرضيتين أساسيتين، تتلخص أُولاهما في أنه يتعين اعتبار الأفراد أحسن حالاً إذا ما كانوا في موقعٍ من اختيارهم. ولأن المنفعة تُعرَّف بأنها ما يتحقق عندما يحاول الأفراد تحقيق أكبر منفعة ممكنة، فإن ذلك يستتبع أنهم سيفضّلون ما هو أكثر منفعة عمّا هو أقل منفعة. ويمكن اعتبار أي زيادة في المنفعة مرادفاً للكون في حال أفضل. وتتلخص ثاني هاتين الفرضيتين في أن المنفعة الفردية تعتمد بكلّيتها على حجم السلع والخدمات التي تُستهلك وعلى ما تلبّيه من احتياجات. وسيُفترض على الدوام أن الأفراد يختارون استهلاك المزيد من سلعة ما، أو على الأقل عدم استهلاك قدرٍ أقل منها، وأنهم يختارون تلبية عدد أكبر من احتياجاتهم، لا عدداً أقل منها.

وتحد هذه الطريقة في تعريف وظيفة الرفاه بشدة من الشكل الذي يمكن أن تتخذه أحكام القيمة الاجتماعية. فإذا كان يُعتبر أن رفاه المجتمع يعتمد على درجة المنفعة التي يحققها أفراد المجتمع ولا شيء سوى ذلك، فإن الأحكام الوحيدة التي يمكن إطلاقها بشأن القيمة الاجتماعية تكون مرتبطة بأهمية الرفاه في مؤشر المنفعة لدى كل فرد. وفي مجتمع قائم على المساواة التامة، تُحسَب منفعة كل شخص بالمساواة مع منفعة غيره، رغم أنه لا بد من حدوث شكل من أشكال التوافق بين الأشخاص من حيث المنفعة، المحسوبة بالأرقام، كي يُستند إليه في الحكم. وقد يُعتقد، بدلاً من ذلك، أن بعض أفراد المجتمع أجدر من غيرهم، وعليه فإن كفة مؤشرات منفعتهم تكون أرجح بالنسبة لتحقيق وظيفة الرفاه.

وأياً كان الشكل الذي يُحدَّد لوظيفة الرفاه الاجتماعي، من الواضح أن الخسائر الفردية تُترجم إلى خسائر اجتماعية، ويمكن استخدام وظيفة الرفاه الاجتماعي لتقدير قيمة تلك الخسائر. ومن الأمثلة على ذلك مفهوم التعويض الذي جاء به هيكس وكالدور[٤٨]. فالمفهوم الذي يرتكز عليه مبدأ التعويض يتلخص في كون أي تغيير في وضع ما سيجعل بعض الأشخاص أفضل حالاً وأشخاصاً آخرين أسوأ حالاً، ويمكن لمن فاز تعويضُ من خسر على نحو يجعل الجميع أفضل حالاً، إجمالاً.

ويمثّل الشكل أدناه خريطةً توضح منفعة الفرد. فالنقد (أو المال المستخدَم لقياس القيمة) يُقاس على المحور العمودي، بينما تقاس كميةُ السلع × على المحور الأفقي. والفرد الذي يتلقى دخلاً OM_2 ويشتري OX_1 من **X** بسعر P_2 يحقق توازناً في النقطة **A** على U_I. وإذا

(٤٨) انظر Hicks, 1956.

ما خُفِّض السعر إلى P_1، فإن الشخص سيشتري OX_4 من X ويحقق توازناً في النقطة B على U_{II}، وهو ما يعادل الزيادة في درجة الرضا.

مبدأ التعويض

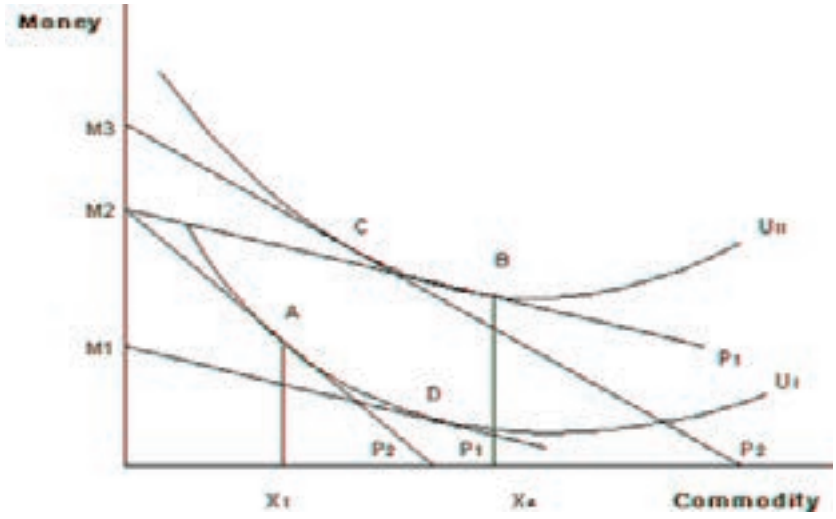

السلعة **المال**

المصدر: الأونكتاد.

ويمكن إنجاز هذا الأمر بالطريقة التالية، كما وضعها هيكس، وهي: خط يُرسم مع المنحدَر P_1 المتماس مع U_I (في النقطة D)، ليتقاطع مع الإحداثية في النقطة M_1. فإذا ما نقُص دخل الفرد بسبب M_1 M_2 في الوقت نفسه الذي ينخفض فيه السعر، فإن الفرد في النقطة D سيكون في حالٍ تعادل حالَه في النقطة A. وعليه، فإن مبلغ M_1 M_2 هو مقياسٌ نقدي لمدى تحسُّن حال الفرد إذا ما انخفض السعر ولم يتغير الدخل النقدي. وتمثل M_1 M_2، بدلاً من ذلك، مبلغ التعويض المالي الذي يتعيّن دفعه للفرد لأجل العودة إلى مستوى المنفعة الأصلي، أي قبل نشوء الوضع الجديد المفروض. وتُسمى M_1 M_2 التعويض المغاير لانخفاض السعر أو الوضع الذي تم فرضه.

ولا بد في هذا التحليل من تحديد وظيفة المنفعة بالنسبة لكل فرد ومن تِبيان الأثر الذي تخلّفه أوضاعٌ قسرية أو مفروضة على المنفعة تؤدي إلى فقدان الرفاه. فمؤشرات المنفعة الفردية تختلف ليس من حيث المقولات التي تعرّفها فحسب، وإنما من حيث طبيعتها أيضاً. وفي العادة، تُعرَض جميع الأشياء التي تساهم في تحقيق المنفعة كحجج يُستند إليها في تلك المؤشرات. ومن شأن هذا أن يطيل القائمة أكثر مما ينبغي فلا يعود التحليل مجدياً. إلا أن من الممكن، بدلاً من ذلك، تجميع هذه المقولات تحت العناوين التالية: السلع الخاصة والمنافع العامة والاحتياجات النفسية الفردية والاحتياجات النفسية الاجتماعية. وتشتمل السلع الخاصة على جميع السلع الأساسية والخدمات التي يرغب فيها المستهلك ويشتريها، بينما تشتمل المنافع العامة على التعليم وخدمات الرعاية الصحية، إلخ.؛ وتشمل الاحتياجات النفسية الفردية طائفةً واسعة من الاحتياجات تتضمن الاطمئنان والسلامة والخلو من الألم والتماسك الأسري، إلخ.؛ بينما تشتمل الاحتياجات النفسية الاجتماعية على الهوية القومية والأنشطة الثقافية، إلخ.

واستناداً إلى الإطار المفاهيمي المعرَّف بإيجاز أعلاه، تُتَّبع منهجيةٌ انتقائية في تقدير حجم الخسائر الاقتصادية في قطاع النفط والغاز الطبيعي التي يتكبّدها الفلسطينيون نتيجة

الاحتلال من قِبل إسرائيل وبسبب أفعالها وتدابيرها التي منعتهم من استغلال مواردهم الطبيعية والاستفادة منها، ولا سيما مواردهم من قطاع النفط والغاز الطبيعي. وبالاستناد إلى ملكية الأرض في عام ١٩٤٨، واتفاقات أوسلو وقرار الجمعية العامة ١٨١، فإن حصة الفلسطينيين من احتياطيات النفط والغاز الطبيعي التي جرى اكتشافها حصةٌ كبيرة وحقيقية. ومن الممكن إضافة مبلغ آخر قدره ٧,١٦٢ مليار دولار بقصد احتساب قيمة الاكتشافات في المنطقتين البحريتين Marine 1 وMarine 2 وقيم الاستعمال المفقودة جراء عدم استغلال هذه الاحتياطيات على مدى ١٨ عاماً. وفضلاً عن ذلك، فإن زيادة تكاليف الفرصة البديلة المتمثلة في استغلال ١,٥٢٥ مليار برميل من احتياطيات النفط من حقل "مجد" الموجود في الأرض الفلسطينية المحتلة يضيف مبلغاً آخر قدره ٦٧,٩ مليار دولار إلى مبلغ الخسائر المرتبطة بالنفط والغاز الطبيعي. وتطول قائمة خسائر الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ فقد قُدرت بما يزيد على ٣٠٠ مليار دولار[٤٩]. أما التقديرات الجديدة فهي لتكاليف جديدة يمكن إضافتها إلى التقديرات القديمة.

باء- حقوق الملكية والموارد المتنازَع عليها والخسائر وأنظمة التعويض

يُسترشد بنظرية حقوق الملكية أيضاً في تحديد وتعريف حدود ومعايير الخسائر الفلسطينية وأنظمة تعويض الخسائر التي يمكن تطبيقها لمعالجة تلك الخسائر. ويُستخدم مكونان (الغاز والنفط) من مكونات هذه الخسائر للبرهنة على قابلية هذه النظرية الاقتصادية للتطبيق وعلى فائدتها في تقدير الخسائر وإيجاد أنظمة مقبولة لمعالجتها.

ففي عام ١٩٨٩، طوّر معهد جامعة هارفرد للسياسات الاجتماعية والاقتصادية العامة في الشرق الأوسط، بالاستناد إلى نظرية كوْس[٥٠]، نظاماً لتخصيص المياه لأجْل البرهنة على أن حلول توزيع المياه بكفاءة مستقلةٌ عن حقوق الملكية. أيْ أنه سيبدأ استغلالُ المورد الاستغلالَ الأمثل، بصرف النظر عمّن يملك أي حصة من أي مورد معين وفي غياب تكاليف باهظة لإبرام الصفقات، وربما لن تُستخدم حقوق الملكية إلاّ لأغراض توزيع المنافع والتكاليف في ظل تطبيق الحل ذي الكفاءة. وقد ساعدت نتائج نظرية كوْس في وحدنة حقوق النفط في الولايات المتحدة عن طريق تجميع فرادى المالكين المتنافسين على مورد ثابت ومشترك يوجد تحت الأرض. وكثيراً ما أدى تنافس فرادى المالكين إلى خفض مبالغ الأرباح التي يجنيها كل واحد منهم مقارنةً بتلك التي كان بإمكانهم الحصول عليها لو أنهم اشتركوا في إدارة المورد[٥١]. والموارد من الغاز الطبيعي والنفط الموجودة في حوض الشام موارد متنازع عليها وهي موضِع تنافس ما بين القبارصة والمصريين والإسرائيليين واللبنانيين والفلسطينيين والسوريين. ولذلك السبب، يمكن الخلوص إلى أنه يمكن التعامل مع موارد الطاقة المتنازع عليها بنفس طريقة التعامل مع موارد النفط المتنازع عليها استناداً إلى نتائج نظرية كوْس. ويتعين السعي إلى حل التنازع على موارد النفط والغاز الطبيعي عن طريق إدارة مشتركة وليس عن طريق مقارعة صفرية يقوم فيها طرف واحد فقط باستغلال مورد مشترك على حساب نصيب الطرف الآخر من ذات المورد.

---

(٤٩) A Kubursi, 1988, Palestinian losses: An overview, in S Hadawi, ed., *Palestinian Rights and Losses in 1948: A Comprehensive Study* (Saqi Books, London:117–122).

(٥٠) RH Coase, 1960, The problem of social cost, *Journal of Law and Economics*, 3:1–44.

(٥١) GD Libecap and SN Wiggins, 1985, The influence of private contractual failure on regulation: The case of oil field unitization, *The Journal of Political Economy*, 93(4):690–714.

وسيُستخدم تحقيق الإنتاج والتخصيص الأمثل للموارد من النفط والغاز الطبيعي في ظل الوضع القائم، المتسم بهيمنة إسرائيل واستغلالها الحصري للموارد المتنازع عليها، ذريعة لشرعنة هذا الوضع القائم. ومن غير الجائز ولا المستحسَن استخدام نظرية كوڤس دون ربطها بشرط مسبَق لا بد منه وهو الاعتراف بحقوق الملكية العائدة لكل طرف في المنازعة قبل التوصل إلى أي اتفاق على وحدنة الحقول المشتركة. ولن تكون الإدارة المشتركة مجدية ما لم يكن كل طرف من الأطراف المتنافسة يعرف حجمَ حصته من الموارد في حال التعاون والتجارة فيما بينها، وقبل وضع أي مخطط أو خطة لتلك الإدارة المشتركة أو لإبرام صفقات في السوق. وبعبارة أوضح، تشترط نظرية كوڤس الاعترافَ بالموارد التي تشترك الأطراف في ملكيتها وتتنازع عليها، كما تشترط وضعَ تعريف واضح لحقوق الملكية العائدة لكل طرف قبل الشروع في أي تفاوضٍ بقصد تسوية المطالبات وقبل الاستفادة من فرص التجارة أو التعاون لتحقيق المنفعة المتبادلة. وتستلزم نظرية كوڤس أن يحدَّد بوضوح التوزيع الأولي لحقوق الملكية على الأطراف وحصة كل منها قبل الشروع في الوحدنة أو بدء الأطراف المتنافسة في التفاوض. ومن المهم طرحُ السؤال عن الفرق الذي يُحدثه بالنسبة لأي طرفٍ من الأطراف أن يكون مبلغ الأرباح المشتركة أكبر إذا كانت حصته هو لن تزيد على ما يمكنه تحقيقه عن طريق الفعل الفردي المستقل.

والحصص الحالية من الموارد المشتركة في المنطقة ليست نتيجة اتفاقات ولا مفاوضات ولا مبادئ منصفة. وإنما هي بالأحرى مرآة لعدم توازن القوى القائم ولقدرة الطرف القوي على فرض إرادته على الطرف الضعيف. فالمسألة ليست مجرد عدم وجود حقوق ملكية واضحة تُسنَد إلى الفلسطينيين، إنها تكمن في تأسيس عمليةِ إسناد هذه الحقوق ليس على مبادئ اقتصادية وإنما على نتائج عملية سياسية غير متوازنة. فقد استولت إسرائيل على الموارد المشتركة المتنازع عليها ومن المرجح أنها تستفيد منها بالإضافة إلى الحصة التي ستعود إليها بموجب نظام تخصيصٍ عقلاني ومنصف يتسق مع القانون الدولي الأساسي الذي يحكم الموارد العابرة للحدود. وهناك انقسام عميق بين ميزان القوى الذي يحكُم التخصيصات الحالية للنفط والغاز الطبيعي في المنطقة وبين ميزان مصالح الأطراف الإقليمية. ومن شأن الصراعات التي تكتنف إثبات حقوق الملكية أن تنشئ فجوات اقتصادية كبيرة ودائمة بين القيم الممكنة والقيم المتحقِّقة(٥٢).

وثمة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد أن منطق نظرية كوڤس ونتائجها قد يُجديان في هذه الحالة، شريطة أن يعلم كل طرف من الأطراف المتنافسة، وقبل أي مخطط للإدارة المشتركة أو لإبرام صفقات تجارية، ما هي حصة كل طرف منها من الموارد إذا ما تم التعاون والتجارة فيما بينها، وما ستكون عليه تلك الحصة عندما تكون تكاليف النفقات والرصد منخفضة. ومن المهم أيضاً، لذلك السبب، الحد من نفقات الصفقات المترتبة على آليات التخصيص والرصد، لا سيما في ظل الوضع القائم من الارتياب والنزاع. ومن الضروري، بالقدر نفسه، إنشاء هيكل رصدٍ يتسم بالاستقلال والشفافية يستطيع تسوية المنازعات وتقديم معلومات مثبتة بالحجج وموثوقة عن حجم الريع الفردي والمشترك.

بيد أن من الواضح أن الموارد الموجودة في حوض الشام مشتركة وأنها لا تتطابق مع الحدود السياسية وينبغي عدم السماح بأن يستغلها طرف واحد دون الأطراف الأخرى، إما بواسطة التهديدات أو بالقوة العسكرية. وينبغي أن يعلو ميزان المصالح على ميزان القوى، كما ينبغي وضع مبدأ عادل ومعقول للتخصيص، يعالج التفاوتات والمفارقات الحالية. فلا شيء غير

(٥٢) J Kim and JT Mahoney, 2002, Resource-based and property rights perspectives on value creation: The case of oil field unitization, *Managerial and Decision Economics*, 23:225–245.

العمل وفق هذا المنظور سيحقق مصالح السلم الدولي والعدالة الطبيعية. وفي السوابق الدولية العديدة خير أمثلة. ويُذكر من بينها على وجه الخصوص المثال الجيد الذي تشكّله طرق عمل اللجنة المشتركة الدولية التي ترأست تخصيص المياه الحدودية في أمريكا الشمالية، في منطقة البحيرات الكبرى، وتجربتها (٥٣). فاستُخدمت واجهة البحيرة لتخصيص حصة كل طرف، ولكن يمكن أيضاً استخدام مخططات تخصيص عديدة أخرى (الحصص حسب السكان، وانحراف دخل الفرد الواحد عن الدخل الوسيط، والحقوق التاريخية، إلخ.).

(٥٣) "أنشأت (كندا والولايات المتحدة) اللجنة الدولية المشتركة لأنهما أدركتا أن كل بلد يتأثر بتصرفات البلد الآخر في أنظمة البحيرات والأنهار على طول الحدود. ويتعاون البلدان لأجل إدارة هذه المياه وحمايتها لصالح مواطني الوقت الحاضر والأجيال القادمة" (انظر هذا الرابط: https://www.ijc.org/fr/qui/role).

خامساً– النفط والغاز الطبيعي في الأرض الفلسطينية المحتلة وحوض الشام

بعد احتلال إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية في عام ١٩٦٧، أصبحت السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية والمياه، ولا تزال، في صلب النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث إن الاستحواذ على الموارد الطبيعية، أو إبعاد الفلسطينيين عن مواردهم الطبيعية، قد أدى على الدوام دوراً كبيراً في علاقات إسرائيل مع الشعب الفلسطيني.

ففي غزة، منَع الاحتلال من قِبل إسرائيل الفلسطينيين من تطوير حقول الطاقة العائدة لهم، ولا يزال الغاز الطبيعي تحت المياه الفلسطينية غيرَ مستغل. وبسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧[٥٤] صار الوصول إلى حقول الغاز والحصول على مليارات الدولارات التي كان يمكن أن تتأتى منها أصعب من ذي قبل.

وأكد كل من علماء جيولوجيا واقتصاديون متخصصون في الموارد الطبيعية أن الأرض الفلسطينية تقع فوق احتياطيات شاسعة من ثروات النفط والغاز. ولكن عقبة كبرى تعترض الفلسطينيين وتمنعهم من استغلال تلك الأصول والاستفادة منها، وتتمثل هذه العقبة تحديداً في احتلال إسرائيل أرضَهم وهي التي ما فتئت تسيطر على معظم الموارد الطبيعية العائدة للفلسطينيين وتتحكم في تطويرها منذ عام ١٩٦٧[٥٥].

وحسب دراسات علمية تناولت الموارد غير المكتشفة من النفط والغاز الطبيعي في الأرض الفلسطينية المحتلة، يُعتقد أن طبقات الرواسب توجد على عُمق يتراوح ما بين ألف وستة آلاف متر وعلى درجة حرارة تتراوح ما بين ٦٠ و١٥٠ درجة مئوية، حيث يمكن إيجاد النفط بكميات كبيرة، بينما يوجد الغاز على عمق أقل[٥٦].

وتمتد منطقة حوض الشام على مساحة تقدَّر بـ ٨٣ ألف كيلومتر مربع في شرق المتوسط. ويحدُّها شرقاً نطاق تحوُّل الشام، وشمالاً صَدع طرطوس وفي الشمال الغربي جبال إيراثوستِنيت البحرية وإلى الغرب والجنوب الغربي منطقة مخروط دلتا النيل وإلى الجنوب تخوم البنيات الانضغاطية في صحراء سيناء. وقد قدّرت دائرة المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة متوسط ما يمكن الحصول عليه من النفط القابل للاستخراج (في المعدَّل) بـ ١,٧ مليار برميل ومن الغاز القابل للاستخراج بـ ١٢٢ تريليون قدم مكعبة في منطقة الشام (الخريطة ١)[٥٧].

وهذا يعني أن هذا الحوض من أهم مصادر الغاز الطبيعي في العالم. ومثلما سبق الذكر، لا تتطابق هذه الاكتشافات مع الحدود السياسية. فهي موارد مشتركة يؤدي استغلالها من قِبل طرف واحد إلى إنقاص حصة الأطراف المجاورة منها. ويمكن وحدنة هذه الحقول، كما يمكن استغلالها نيابة عن جميع الأطراف الذين ينبغي تثبيت حقوق الملكية العائدة لكل واحد منهم قبل الشروع في الاستغلال. ويقتضي مبدأ الكفاءة في علم الاقتصاد وحدنةَ تلك الحقول، غير أنه يستحيل ضمان هذا الأمر ما لم تتفق الأطراف على صيغة من صيغ التقاسم العادل تكون

(٥٤) World Bank, 2017, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, September 18.

(٥٥) المرجع نفسه.

(٥٦) انظر هذا الرابط: https://english.palinfo.com/news/2017/10/21/Palestinian-oil-and-gas-wealth-under-Israel-s-control.

(٥٧) USGS، 2010، (انظر الحاشية ٤ أعلاه).

تكاليف رصدها محدودة ومنخفضة. وللفلسطينيين مصالح كبرى ليس في الحقول الموجودة في أراضيهم فحسب وإنما في جميع الاحتياطيات المشتركة.

الخريطة ١

موقع وحدات التقييم الثلاث في منطقة حوض الشام شرقَ المتوسط

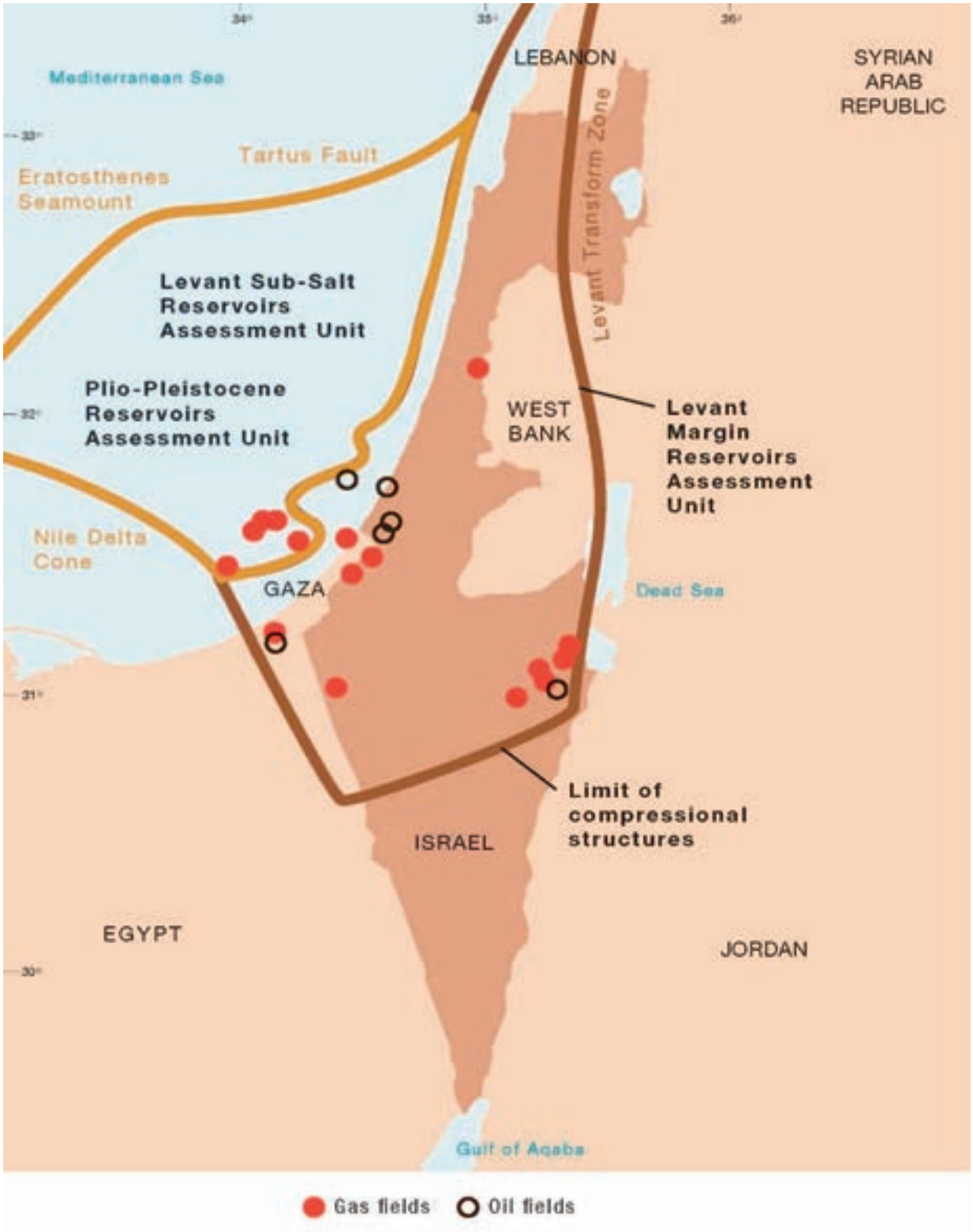

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى دائرة المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة، ٢٠١٠، الشكل ١ (انظر الحاشية ٤).

ألف- حقول الغاز الطبيعي في غزة وحقل مجد النفطي في الضفة الغربية

اكتشافات الغاز الطبيعي قبالة ساحل غزة

تقدِّم دراسة حديثة استعراضاً جيداً لاكتشافات الغاز الطبيعي قبالة ساحل غزة وللمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن الاستغلال المشترك لحقول الغاز[٥٨]. وفيما يلي بعضِ أهم النقاط الواردة في هذه الدراسة.

وضمن الحدود المسطَّرة في الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المعروف أيضاً باتفاق أوسلو الثاني)، الذي جرى التوقيع عليه في عام ١٩٩٥[٥٩] ويمنح السلطة الوطنية الفلسطينية ولاية بحرية على مياهها ضمن حدود ٢٠ ميلاً بحرياً من الساحل، وقّعت السلطة الوطنية الفلسطينية عقداً لاستكشاف الغاز مدته ٢٥ عاماً مع مجموعة بريتيش غاز ((BG Group (BGG) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وفي مستهل عام ١٩٩٩، كانت مجموعة بريتيش غاز قد اكتشفت حقل غاز شاسع (غزة مارين) على مسافة تتراوح ما بين ١٧ و٢١ ميلاً بحرياً قبالة ساحل غزة. وفي عام ٢٠٠٠، حفرت مجموعة بريتيش غاز بئرين في حقل الغاز وأنجزت دراسة جدوى أسفرت عن نتائج جيدة.

وحيث إن الاحتياطيات الموجودة قُدرت بتريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي من النوعية الجيدة، فإن المخزون الفلسطيني سيتيح تصدير الغاز بعد تلبية الاحتياجات الفلسطينية منه. وينص عقد البالغة مدته ٢٥ سنة على منح مجموعة بريتيش غاز ٩٠ في المائة من حصص امتيازات التنقيب والسلطة الوطنية الفلسطينية ١٠ في المائة إلى أن يبدأ إنتاج الغاز. وكان مقرراً أن ترتفع حصة السلطة الفلسطينية، في وقت لاحق، إلى ٤٠ في المائة، تملك ٣٠ في المائة منها شركة اتحاد المقاولين، وهي الشركة المسؤولة عن تطوير المشروع. وفي تموز/يوليه، أقرت السلطة الوطنية الفلسطينية خطة التطوير التي قدمتها المجموعة، والتي اشتملت على بناء أنبوب لنقل الغاز يربط ما بين حقول الغاز وغزة بكُلفة قدرت بـ ١٥٠ مليون دولار[٦٠].

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، منح رئيس وزراء إسرائيل مجموعةَ بريتيش غاز تصريحاً أمنياً لحفر أول بئر في المنطقة البحرية Marine 1، كجزء من اعتراف إسرائيل السياسي بأن البئر تقع ضمن ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية[٦١]. وكان التصريح الصادر عن رئيس الوزراء بحفر البئر الثانية، واكتشاف الغاز في البئرين (Marine 1 وMarine 2)، يبدو وكأنه يعد الشعب الفلسطيني بإمكانية الحصول على ثروة مفاجئة تدعم سعيه إلى العدالة والسيادة وتجعل اقتصاد الدولة المقبلة قادراً على النمو والاستمرار[٦٢].

وقبيل انطلاق الانتفاضة الثانية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أوْقَد رئيس السلطة الفلسطينية بصحبة شخصيات فلسطينية من عالم الأعمال من شركة اتحاد المقاولين وإعلاميين، الشعلة التي برهنت على وجود الغاز من فوق منصة التنقيب التابعة لمجموعة بريتيش غاز في

(٥٨) Antreasyan, 2013, pp. 30–33.

(٥٩) Institute for Palestinian Studies, 1996, The peace process: The Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and Gaza Strip, *Journal of Palestine Studies*, 25(2):123–140.

(٦٠) Antreasyan, 2013; L Baron, 2007, British Gas meets P[N]A on deal with Israel, *Globes*, 11 April.

(٦١) *Ma'ariv*, 2000, Israel waives right to drill gas in gesture to Palestinians on eve of summit, 7 July.

(٦٢) Antreasyan, 2013.

عرض البحر[٦٣]. واشتمل الاتفاق المبرم بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومجموعة بريتيش غاز وشركة اتحاد المقاولين على إنشاء ومد أنبوبٍ لنقل الغاز[٦٤]. ويغطي عقد الامتياز الممنوح لمجموعة بريتيش غاز مجمل المنطقة البحرية قبالة ساحل غزة، المحاذية لعدة منشآت بحرية إسرائيلية لاستخراج الغاز (الخريطتان ١ و٢).

وفي إطار اتفاقات أوسلو، بدأت المفاوضات بين مجموعة بريتيش غاز والسلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة إسرائيل في عام ٢٠٠٠. واعتُبر أن إبرام اتفاق تجاري يحقق تواؤماً جيداً بين احتياجات الطاقة الإسرائيلية والمخزون الفلسطيني، مع ملاحظة أن "الفلسطينيين والإسرائيليين معاً سيستفيدون إذا ما استطاعوا التعاون في إطار شراكة تنطوي على مصالح كبيرة. وهم بحاجة إلى بعضهم البعض من أجل تطوير هذه الاحتياطيات الواقعة في عرض البحر بكفاءة"[٦٥]. ولم يتم ذكر أن الكفاءة ضرورية ولكنها لا تكفي للتعاون. فشروط التعاون وحصص كل طرف عند توزيع الريع المتأتي من الكفاءات بعد تحقيقها أهم منها بكثير.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اقترحت مجموعة بريتيش غاز تزويد شركة كهرباء إسرائيل المملوكة للدولة بالغاز الطبيعي من مصر ومن إسرائيل (من حقول توجد على ساحل عسقلان) ومن غزة. واقترحت مجموعتان أخريان على إسرائيل عقود إمداد على المدى البعيد، وهما شركة Yam Thetis، التي هي اتحاد يتألف من ثلاث شركات إسرائيلية، وشركة (Samedan) من الولايات المتحدة التي كانت قد اعترضت على منح إسرائيلَ حقوقَ حفر في المياه الفلسطينية؛ وشركة غاز شرق المتوسط، وهي شركة تضامنية بين الشركة الإسرائيلية Merhav والعامة للبترول المصرية وشركات أخرى. وقد رفضت شركة كهرباء إسرائيل شراء الغاز من غزة محتجة بالقول إن سعره أغلى من الغاز المصري. بيد أن وسائل الإعلام أشارت إلى أن مبررَ ذلك الرفض كان سياسياً بتحريض من رئيس الوزراء المنتخَب حديثاً في عام ٢٠٠١. ولكن، في أيار/مايو ٢٠٠٢، وبإلحاح من رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، قبِل رئيس وزراء إسرائيل التفاوض على اتفاق للإمداد بـ ٠,٠٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز الفلسطيني سنوياً لمدة تتراوح ما بين ١٠ سنوات و١٥ سنة. إلا أن رئيس الوزراء عدَل عن موقفه ثانيةً في عام ٢٠٠٣، فرفض السماح بصرف الأموال إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، قائلاً إن تلك الأموال قد تُستخدم لدعم الإرهاب. غير أن حكومة إسرائيل أقرت، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، اقتراح رئيس الوزراء الجديد باستئناف المناقشات مع مجموعة بريتيش غاز، حيث تشتري إسرائيل ٠,٠٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز الفلسطيني مقابل أربعة مليارات دولار سنوياً، وذلك ابتداءً من عام ٢٠٠٩. وتم الاحتجاج في ذلك بأن هذا سيحقق منافع متبادلة اعتُبرت أنها تهيئ مناخاً جيداً للسلام[٦٦].

(٦٣) المرجع نفسه.

(٦٤) M Chossudovsky, 2018, War and natural gas: The Israeli invasion and Gaza's offshore gas fields, Global Research, 15 December.

(٦٥) WA Orme Jr., 2000, Gas deposits off Israel and Gaza opening vision of joint ventures, *New York Times*, 15 September.

(٦٦) Antreasyan, 2013.

إسرائيل تسيطر على حقول الغاز الطبيعي قبالة ساحل غزة

في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تغير المناخ السياسي مجدداً حيث نشأت حكومة جديدة في غزة وانفصلت سياسياً وإدارياً عن الضفة الغربية. وأعلنت الحكومة في غزة عن تغيير شروط العَقد، خاصة فيما يتعلق بحصة الفلسطينيين البالغة ١٠ في المائة[٦٧]. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، نصح أحد رؤساء أركان الجيش الإسرائيلي السابقين حكومة إسرائيل بعدم إبرام اتفاق مع مجموعة بريتيش غاز على أساس تحويل إسرائيل ١ مليار دولار "إلى حسابات مصرفية محلية أو دولية باسم [السلطة الوطنية الفلسطينية] لأن ذلك يكاد يعادل تمويل إسرائيل ممارسةَ الإرهاب عليها"[٦٨].

وكان من المنعطفات الهامة تنفيذ العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، التي كانت لها تداعيات عدة تتعلق بالسيطرة على الاحتياطيات الاستراتيجية من الغاز الطبيعي الواقعة في عرض البحر. ففي أعقاب تلك العملية، وُضعت حقول الغاز الطبيعي الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية دون إيلاء أي اعتبار للقانون الدولي. ومسألة السيادة على حقول الغاز في غزة مسألة حاسمة. فمن منظور قانوني، وبالاستناد إلى المناقشة السالفة، تعود الاحتياطيات من الغاز للأرض الفلسطينية المحتلة.

وبعد وفاة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وحدوث فك الارتباط بين الضفة الغربية وغزة، وبعد العمليات العسكرية الإسرائيلية الثلاث في غزة، بسطت إسرائيل بحكم الواقع سيطرتها على احتياطيات غزة من الغاز الطبيعي في عرض البحر. وتتعامل مجموعة بريتيش غاز مع حكومة إسرائيل[٦٩]، متجاوزة بذلك فعلياً السلطة الحاكمة في غزة فيما يتعلق بحقوق استكشاف حقول الغاز الطبيعي وتطويرها.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أقرت حكومة إسرائيل الاقتراح الذي تقدم به رئيس الوزراء بشراء الغاز من السلطة الفلسطينية بعقدٍ مقترَح قيمته ٤ مليار دولار قُدرت أرباحه بنحو ملياري دولار. مليار واحد منها يعود للفلسطينيين. بيد أن حكومة إسرائيل كانت لديها خطط أخرى لتقاسم العائدات مع الأرض الفلسطينية المحتلة. فأنشأت تلك الحكومة وفد مفاوضين إسرائيليين كُلّف بوضع شروط الصفقة مع مجموعة بريتيش غاز، متجاوزين كلاً من الحكومة الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية: "تريد سلطات الدفاع الإسرائيلية أن تقدّم للفلسطينيين مقابل الغاز سلعاً وخدمات وتشدد على عدم تحويل أي أموال إلى الحكومة التي تسيطر عليها حماس"، ويتجلى أثرُ ذلك جوهرياً في إلغاء العقد الذي جرى التوقيع عليه في عام ١٩٩٩ ما بين مجموعة بريتيش غاز والسلطة الوطنية الفلسطينية[٧٠]. وبمقتضى الاتفاق الذي كان مقترحاً في عام ٢٠٠٧ مع مجموعة بريتيش غاز، كان من المقرر أن يتم نقل الغاز الفلسطيني من الآبار الواقعة في عرض بحر غزة عبر أنبوب تحت البحر إلى ميناء عسقلان الإسرائيلي، وبذلك تُنقل السيطرة على بيع الغاز الطبيعي إلى إسرائيل. ولكن هذه الصفقة باءت بالفشل وعُلقت

(٦٧) المرجع نفسه.

(٦٨) Antreasyan, 2013; L Baron, 2007, Yaalon: Cancel British Gas deal, it might finance terrorism, *Globes*, 21 September.

(٦٩) Antreasyan, 2013; M Houk, 2007, Six months of negotiations may open way to long-term Israeli deal to buy Gaza gas, *Al-Mubadara*, 26 May.

(٧٠) Chossudovsky, 2018.

المفاوضات عليها؛ إذ قال رئيس وكالة المخابرات الإسرائيلية إنه "يعارض الصفقة لأسباب أمنية تتمثل في أن الإرهاب سوف يموَّل من عائداتها"(٧١).

وقد حالَ ما قامت به إسرائيل في الواقع دون إمكانية دفع عوائد النفط والغاز إلى الفلسطينيين. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، انسحبت مجموعة بريتيش غاز من المفاوضات مع إسرائيل، ثم أغلقت مكتبها في إسرائيل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اتصلت السلطات الإسرائيلية بمجموعة بريتيش غاز بقصد استئناف مفاوضات حاسمة على شراء غاز غزة الطبيعي؛ ولكن المدير العام في وزارة المالية والمدير العام في وزارة البنى التحتية الوطنية والطاقة والمياه في إسرائيل "اتفقا على إبلاغ مجموعة بريتيش غاز برغبة إسرائيل في استئناف المحادثات. وأضافت المصادر أن مجموعة بريتيش غاز لم ترد رسمياً حتى الآن على طلب إسرائيل ولكن المسؤولين التنفيذيين في الشركة سيأتون على الأرجح إلى إسرائيل في خلال بضعة أسابيع لعقد مباحثات مع المسؤولين في الحكومة"(٧٢).

ومثلما جاء في إحدى الدراسات، تصادف قرار تسريع المفاوضات مع مجموعة بريتيش غاز، زمنياً، مع التخطيط لتنفيذ عملية عسكرية إسرائيلية في غزة، بحيث ظهرت حكومة إسرائيل وكأنها ترغب في التوصل إلى اتفاق مع مجموعة بريتيش غاز قبل شن العملية العسكرية، التي كان التخطيط لها قد بلغ مرحلة متقدمة(٧٣). فخطة تنفيذ العمل العسكري في غزة كانت قد وُضعت، حسب بعض المصادر، قبل ستة شهور أو أكثر من تنفيذها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨(٧٤). وعلاوة على ذلك، وعلماً بأن التخطيط للعملية العسكرية قد انتهى، كانت حكومة إسرائيل تعتزم كذلك وضع ترتيب سياسي إقليمي جديد يخص قطاع غزة بعد انتهاء الحرب. وكانت المفاوضات بين مجموعة بريتيش غاز والمسؤولين الإسرائيليين متواصلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أي شهرين إلى ثلاثة أشهر قبل بدء العملية العسكرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعطى وزير المالية ووزير البنى التحتية والطاقة والمياه في إسرائيل تعليمات إلى شركة كهرباء إسرائيل كي تدخل في مفاوضات مع مجموعة بريتيش غاز على شراء الغاز الطبيعي في إطار امتياز استخراج الغاز الذي تملكه تلك المجموعة في عرض بحر غزة(٧٥). وأخبر المديران العامان في الوزارتين الرئيس التنفيذي لمجموعة بريتيش غاز "بقرار الحكومة السماح بالتقدم في المفاوضات، بما يتسق مع المقترح الإطاري الذي كانت قد وافقت عليه في وقت سابق من تلك السنة" وبأن مجلس الشركة "وافق على مبادئ المقترح الإطاري قبل عدة أسابيع. وأن المحادثات مع مجموعة بريتيش غاز ستبدأ فور موافقة المجلس على الإعفاء من طلب العروض"(٧٦).

(٧١) M Yaalon, 2007, Does the prospective purchase of British Gas from Gaza threaten Israel's national security? Jerusalem Centre for Public Affairs, 19 October.

(٧٢) Chossudovsky, 2018.

(٧٣) المرجع نفسه.

(٧٤) B Ravid, 2008, Operation "Cast Lead": Israeli Air Force strike followed months of planning, Global Research, 28 December.

(٧٥) Chossudovsky, 2018.

(٧٦) المرجع نفسه.

وبعد العملية العسكرية التي نفّذتها إسرائيل في غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ظهر ترتيب إقليمي جديد اشتمل على عسكرة ساحل غزة بكامله وعلى مصادرة حقول الغاز الطبيعي الفلسطينية، ووضعِها تحت السيادة الإسرائيلية على مناطق غزة البحرية. وبهذا، تكون حقول الغاز الطبيعي في غزة قد أُدمجت بحكم الواقع في المنشآت الإسرائيلية في عرض البحر المجاورة لمنشآت قطاع غزة، وهو أمر يخل بالقانون الدولي (الخريطة ٢)[٧٧].

فهذه المنشآت المختلفة الموجودة في عرض البحر مرتبطةٌ أيضاً بممر نقل الطاقة الذي تملكه إسرائيل، والممتد من إيلات في البحر الأحمر التي توجد بها نهاية خط أنبوب نقل النفط إلى نهاية أنبوب نقل النفط في ميناء عسقلان شمال حيفا، وهو الممر الذي من الممكن ربطُه، بواسطة أنبوبٍ يُقترَح أن يربط بين إسرائيل وتركيا، بميناء جيهان في تركيا وفيها نهاية خط الأنابيب الممتد من باكو – تبيليسي — جيهان؛ "ومن المزمع ربط خط باكو – تبيليسي – جيهان بخط الأنابيب العابر لإسرائيل والرابط بين إيلات وعسقلان، المعروف أيضاً باسم خط إسرائيل المباشر"[٧٨].

وفي عام ٢٠١٨، كانت ١٨ سنة قد مرت على أعمال الحفر في منطقتي Marine 1 و Marine 2. وإذ لم يكن باستطاعة السلطة الوطنية الفلسطينية استغلال هاذين الحقلين، فقد تراكمت خسائر جرّاء ذلك تقدَّر بمليارات الدولارات. وعليه، فإن الشعب الفلسطيني قد حُرم من المنافع المتأتية من استغلال هذا المورد الطبيعي لأجل تمويل تنميته الاجتماعية والاقتصادية وتلبية احتياجاته من الطاقة على مدى تلك الفترة بكاملها وما تلاها.

(٧٧) M Chossudovsky, 2006, The war on Lebanon and the battle for oil, Global Research, 23 July; Chossudovsky, 2018, maps 1 and 2.

(٧٨) يعبر أنبوب النفط باكو–تبيليسي–جيهان أقاليم أذربيجان وجيورجيا وتركيا وجرى تدشينه في حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛ وكانت بريتيش بتروليوم في مقدمة أعضاء اتحاد شركات باكز–تبيليسي–جيهان (انظر Chossudovsky, 2006; Chossudovsky, 2018؛ وهذا الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/Baku%E2%80%93Tbilisi%E2%80%93Ceyhan_pipeline).

الخريطة ٢

إسرائيل والمناطق التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى شوسودوفسكي، ٢٠١٨.

١- حقل مجد للنفط والغاز الطبيعي

لا تقتصر الخسائر التي يتكبدها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال على منطقتي Marine 1 وMarine 2. فهناك أيضاً خسائر أخرى مرتبطة باستيلاء إسرائيل على حقل مجد من النفط والغاز الطبيعي، الموجود داخل الضفة الغربية المحتلة في المنطقة "جيم". وتقول إسرائيل إن الحقل يقع إلى الغرب من خط الهدنة لعام ١٩٤٨، ولكن معظم المخزون يقع تحت الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. والكيانان المتنازعان اللذان عُهد إليهما بمهمة إدارة موارد النفط والغاز هما سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية ووزارة البنى التحتية والطاقة والمياه في إسرائيل. وقد اكتُشف حقل مجد في الثمانينات من القرن الماضي وبدأ الإنتاج في عام ٢٠١٠. ويقدَّر احتياطيُه بنحو ١,٥٢٥مليار برميل من النفط إلى جانب كمية من الغاز الطبيعي. وتتراوح كمية المخزون الممكن في حقل مجد المتنازع عليه ما بين ٣٧٥ و٥٣٤ برميل في اليوم الواحد[٧٩]. ويبيّن الجدول ١ أدناه توزيع حقوق استكشاف النفط والغاز الطبيعي في الأرض الفلسطينية المحتلة (غزة والضفة الغربية).

الجدول ١
حقوق الاستكشاف في الأرض الفلسطينية المحتلة

	حقوق الاستكشاف في حقل النفط الواقع في الضفة الغربية	*حقوق الاستكشاف في غزة مارين*
الشركات والشراكات	اتحاد وطني بقيادة صندوق الاستثمار الفلسطيني	مجموعة بريتيش غاز وشركة اتحاد المقاولين
حصص كل شركة من الشركات	..	١٠-٩٠ في المائة
إجمالي الاستثمار	..	٨٠٠ مليون دولار
المسائل أو المنازعات القانونية	المنازعة على دخول المنطقة "ج" وهو ضروري لأغراض الاستكشاف	رفض إسرائيل شراء الغاز من الحقل

المصادر: Offshore Technology, 2019, Gaza Marine gas field, متاح على هذا الرابط: www.offshore-technology.com/projects/gaza-marine-gas-field/ ; Palestine Investment Fund, 2019, "Palestine's oil and gas resources: Prospects and challenges," متاح على هذا الرابط: http://www.pif.ps/en/article/36/Palestine%E2%80%99s-Oil-and-Gas-Resources-Prospects-and-Challenges.

٢- تقدير قيمة النفط والغاز في الأرض الفلسطينية المحتلة وتكاليف الاحتلال

يبلغ الرقم المقبول عموماً لتحديد كمية احتياطيات الغاز الطبيعي المحققة في منطقتي Marine 1 وMarine 2، الواقعتين قبالة ساحل غزة وتحت سيطرة إسرائيل، ١,٤ تريليون قدم مكعبة (الجدول ٢). وبالاستناد إلى معدل السعر في الفترة ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٧، تتجاوز القيمة الإجمالية لهذه الاحتياطيات ٥,٣٩٢ مليار دولار، بسعر ٣,٨٥٢ دولارات لكل ١ ٠٠٠ قدم مكعبة من الغاز الطبيعي[٨٠]. وتبلغ قيمة الاستثمار اللازم لتطوير الحقل (بمعدل ٠,١٤٨٣٦٨ من

(٧٩) انظر هذا الرابط: www.givot.co.il/Upload/Documents/רזרבות2013.pdf.

(٨٠) www.eia.gov/dnav/ng/ng_pri_sum_a_EPG0_PEU_DMcf_a.htm. يُستند في حساب متوسط السعر البالغ ٣,٨٥٢ دولار إلى أسعار الغاز الطبيعي الحاضرة والمستقبلية في بورصة نيويورك التجارية بالنسبة للعقود الأربعة.

كلفة الاستثمار مقابل قيمة المخرجات) أي ٨٠٠ مليون دولار[٨١]، وينبغي خصمها من المبلغ المذكور فتبقى قيمةٌ صافية تقدَّر بـ ٤,٥٩٢ مليار دولار. وعلاوة على ذلك، تقدَّر كمية احتياطيات النفط المحققة في الأرض الفلسطينية المحتلة بـ ١,٥٢٥ مليار برميل. وبسعر ٦٥ دولار للبرميل الواحد (وهو السعر المحدد وقت إعداد هذه الدراسة، ولكنه ليس سعراً ثابتاً، حيث إن سعر البرميل جاوز ١٢٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٧)[٨٢]، تقدَّر القيمة الإجمالية لتلك الاحتياطيات بـ ٩٩,١ مليار دولار. وينبغي الإقرار بأن الأسعار المستنَد إليها تمثل السعر الشامل لكلفة الإنتاج ولكن الأسعار الحالية (أيْ وقت إعداد هذه الدراسة) تُستخدم بدلاً من الأداة المعيارية لصافي القيمة الحالية بغرض وضع تقييمٍ تقريبي لهذه الاحتياطيات[٨٣]، وذلك بالنظر إلى التقلبات الكبيرة التي شهدها سعر الطاقة على مدى العقد الماضي. واستناداً إلى أن متوسط كلفة الإنتاج يبلغ ٢٣,٥٠ دولار لكل برميل في المنطقة[٨٤]، فإن السعر الصافي يهبط إلى ٤١,٥٠ دولار ويهبط مبلغ التقييم الصافي ليصبح ٦٣,٢٨٨ مليار دولار. وهذا التقييم التقديري للاحتياطيات المحقَّقة يرتفع عندما تُضاف إليه الخسارة من عوائد الفائدة (أو معدل العائدات على الاستثمار السابق).

واكتُشف احتياطيا حقليْ Marine 1 وMarine 2 في عام ١٩٩٩، ثم نقّبت مجموعة بريتيش غاز عن الغاز في عام ٢٠٠٠. ولو أمكن للفلسطينيين تحويل قيمة هذين الحقلين إلى نقد لكانوا الآن قد استثمروا مبلغاً ذي قيمة صافية قدرها ٤,٥٩٢ مليار دولار لمدة ١٨ سنة. ولو افترضنا أن معدل العائدات الحقيقية السنوية كان منخفضاً ولم يتجاوز ٢,٥ في المائة، يكون الفلسطينيون قد خسروا بالفعل نحو ٢,٥٧٠ مليار دولار بسبب منعهم من ممارسة حقهم في الاستفادة من استغلال مواردهم الطبيعية، وهو حق مكفول لهم بموجب القانون الدولي. وكلما طال أمد حرمان إسرائيل الفلسطينيين من استغلال احتياطياتهم من النفط والغاز الطبيعي، كلما زادت تكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بهذه الاحتياطيات وتكاليف الاحتلال التي يتكبدها الفلسطينيون.

(٨١) صندوق الاستثمار الفلسطيني، ٢٠١٩.

(٨٢) صحيفة وول ستريت جورنال، ٢٠١٦، تفاصيل أسعار البرميل، ١٥ نيسان/أبريل، متاح على هذا الرابط: http://graphics.wsj.com/oil-barrel-breakdown/.

(٨٣) تستلزم طريقةٌ أفضل لتقدير قيمة الاحتياطيات تحديد القيمة الحالية لصافي الإيرادات على مدى عمر الحقول. ويساوي هذا الأخير نسبة الاحتياطيات إلى معدلات الإنتاج السنوية.

(٨٤) صحيفة وول ستريت جورنال، ٢٠١٦.

جدول ٢
احتياطيات النفط والغاز الطبيعي والنفط الصخري في الأرض الفلسطينية المحتلة
(معدلات)

احتياطيات النفط المرجحة	*١,٥ مليار برميل*
احتياطيات الغاز الطبيعي المرجحة	١,٤ ترليون قدم مكعبة معيارية
احتياطيات النفط الصخري المحقَّقة	..

المصدر: *Al-Monitor*, 2017, Amid reconciliation efforts, Palestine sets its eyes on Gaza gas field, 15 October, متاح على هذا الرابط: www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/10/palestine-gaza-marine-field-excavation-works-natural-gas.html ; https://en.wikipedia.org/wiki/Meged_oil_field.

باء- النفط والغاز في إسرائيل: اكتشافات جديدة

لطالما اعتبر صناعُ السياسات سعي إسرائيل إلى تحقيق الأمن الطاقي من ضمن الأولويات. فما فتئت إسرائيل تعتمد على استيراد الطاقة حيث إنها لم تكن تنتج محلياً إلا القليل منها. وفي عام ٢٠١٢، لم يكن إنتاج الطاقة محلياً يتعدى ١٣,٤ في المائة (ما يعادل ٢٧٧ ٢٤ طناً من النفط) من الاحتياجات الإسرائيلية من الطاقة. وكان يُعتمد أساساً على الواردات من النفط الخام (٤٩,٣ في المائة من رصيد الطاقة الإجمالي) والفحم (٣٥,٤ في المائة) في تلبية الطلب الداخلي(٨٥). " وكان يتعين أن تأتي (هذه الواردات) من أماكن بعيدة خارج البلد، بما في ذلك النفط من إيران — قبل الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ — والفحم" من أستراليا وبولندا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة، على نحو يتيح الالتفاف على الحظر الشامل الذي كانت تفرضه جامعة الدول العربية رداً على إنشاء دولة إسرائيل(٨٦). ويبيّن الجدول ٣ إنتاج النفط وإنتاج الغاز الطبيعي واستهلاكه في إسرائيل.

وفي عام ١٩٩٩، اكتَشفت شراكةٌ مؤلفة من شركات خاصة، ولا سيما شركة "نوبل إينرجي" التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة وأعضاء مجموعة "ديليك" التي يوجد مقرها في إسرائيل، مخزونات هامة من الغاز الطبيعي في المياه الإسرائيلية، حيث سُجل الاكتشاف الأول في حقلي نوح وماري في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، على التوالي. ويضم حقل الغاز ماري نحو ١ ١٠٠ مليار قدم مكعبة من الغاز الطبيعي. وفي عام ٢٠٠٩، عُثر على احتياطيات كبيرة من الغاز في حقل تامار، حيث توجد احتياطيات محقَّقة تبلغ كميتها ١١ ترليون قدم مكعبة وتكفي لتلبية احتياجات السوق الداخلية الإسرائيلية على مدى عقود. وفي عام ٢٠١٠، اكتُشف حقل ليفياتان، الذي قد يحتوي على ضعف كمية الغاز الموجودة في حقل تامار والذي

(٨٥) N Sachs and T Boersma, 2015, The energy island: Israel deals with its natural gas discoveries, Policy paper No. 35, Foreign Policy at Brookings.

(٨٦) المرجع نفسه. كانت المقاطعة التجارية الشاملة مباشرة وغير مباشرة، من خلال التهديد بمقاطعة أي شركة في أي صناعة تعقد صفقات مع إسرائيل. وتبددت المقاطعة غير المباشرة إلى حد كبير في التسعينيات من القرن الماضي، بعد إبرام اتفاقات أوسلو.

اكتشفته نفس الشراكة في مكان أبعد في عرض البحر[٨٧]. ويبيّن الجدول ٤ احتياطيات النفط والغاز الطبيعي والنفط الصخري في إسرائيل.

بيد أن اكتشافات الغاز الطبيعي في إسرائيل لا تُعَد ضماناً لوصول هذه الموارد إلى السوق. فلِكَي يتحقق ذلك، يجب توفرُّ طلبٍ كافٍ يبرر الاستثمار وتوفيرُ الهياكل الأساسية لنقل هذه السلعة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون ثمة إطار عمل تنظيمي مستقر يمكن التنبؤ به ومناخُ استثمار مواتٍ لكي تُقْدم الجهات الفاعلة من القطاع الخاص على الاستثمار. وهذا أمر وثيق الارتباط بالمسائل المتعلقة بفرض الضرائب وامتيازات التصدير وإمكانية العمل على منع الاحتكار أو التحكم في الأسعار والشروط البيئية. ويعود تاريخ قانون النفط الذي نظم الاستكشاف والإنتاج ووضع شروطاً مواتية للاستكشاف إلى عام ١٩٥٢، أي أنه صدر بُعيد إنشاء دولة إسرائيل، ثم عُدل في عام ١٩٦٥ في محاولة لزيادة تشجيع الاستثمار الأجنبي على القيام بأنشطة استكشاف. وبعدما تأكدت الاكتشافات في شرق المتوسط، تم تناول هذه الشروط في نقاش علني. والقضايا المطروحة معقدةٌ ولم يتم حلها بعد، حيث إن الرهانات الاقتصادية والاستراتيجية في هذا النقاش كانت ولا تزال ذات قيمة كبيرة[٨٨].

(٨٧) المرجع نفسه.

(٨٨) المرجع نفسه.

الجدول ٣

إنتاج النفط وإنتاج الغاز الطبيعي واستهلاكه في إسرائيل

السنة	إنتاج النفط (عدد البراميل في كل يوم)	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)	استهلاك الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)
٢٠٠١	٨٠	١٠	..
٢٠٠٣	٢ ٧٤٠	٢٠٠	..
٢٠٠٤	..	..	١ ٢٠٠
٢٠٠٥	..	٧٩٢	١ ٦٠٠
٢٠٠٦	١٠٠	٢ ٣٥٠	٢ ٣٠٠
٢٠٠٧	٥ ٩٦٦	..	٢ ٧٠٠
٢٠٠٨	..	١ ١٩٠	٣ ٧٠٠
٢٠٠٩	٣ ٨٠٦	١ ٥٥٠	٤ ٢٠٠
٢٠١٠	٤ ٠٢٩	١ ٥٥٠	٤ ٢٠٠
٢٠١١	١٠٠	..	..
٢٠١٢	٥ ٨٣٩	..	..
٢٠١٣	..	٦ ٨٦٠	..
٢٠١٤	..	٧ ٩٠٠	٧ ٦٠٠
٢٠١٥	٣٩٠	٨ ٥٠٠	..
٢٠١٦	٣٩٠	..	٩ ٥٠٠*
٢٠١٨	..	..	١٠ ١٠٠*
٢٠٢٠	..	..	١١ ١٠٠*
٢٠٢٢	..	..	١١ ٧٠٠*
٢٠٢٤	..	..	١٣ ٠٠٠*
٢٠٢٦	..	..	١٤ ٣٠٠*
٢٠٢٨	..	..	١٥ ٣٠٠*
٢٠٣٠	..	..	١٦ ٨٠٠*

المصادر: www.indexmundi

المصدر: www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=is&v=88 (oil production); www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=is&v=136 (natural gas production); https://en.wikipedia.org/wiki/Natural_gas_in_Israel (consumption).

* المقدرة.

الجدول ٤
احتياطيات النفط والغاز الطبيعي والنفط الصخري في إسرائيل (معدلات)

احتياطيات النفط المحققة	*١١,٥ مليون برميل*
احتياطيات الغاز الطبيعي المحققة	١١,٨٥ تريليون قدم مكعبة معيارية
احتياطيات الغاز الطبيعي المقدرة	٣٨ تريليون قدم مكعبة معيارية
احتياطيات النفط الصخري المقدرة	٣٠٠ مليار طن.

المصادر: https://en.wikipedia.org/wiki/Natural_gas_in_Israel; https://en.wikipedia.org/wiki/Oil_shale_in_Israel; www.zionoil.com/updates/oil-in-israel-top-10-pivotal-facts/.

وحسب إحدى الدراسات، أحاط صانعو السياسات المختصون بالاكتشافات الجديدة في ميدان الطاقة علماً بعدم رضا الجمهور في إسرائيل. ففي عام ٢٠١١، سُجِّلت موجة من الاحتجاجات العامة للمطالبة بالإصلاح الاجتماعي وبتوزيع أكثر عدلاً للدخل والثروة، ومن الشعارات التي رُفعت شعارُ "الشعب يطالب بالعدالة الاجتماعية!" وكان من نتائج هذا "التغيير في السياسات الإسرائيلية خضوع القرارات التي تبدو فنية وبيروقراطية بخصوص الضرائب واللوائح والصادرات لتمحيص عامة الناس ولضغط شعبي غير مسبوقيْن"[٨٩]. ورداً على الشراكة وعلى اكتشافات حقول الغاز، أصبحت القرارات المتعلقة بشروط إقامة الأعمال التجارية من المواضيع التي تخضع للنقاش العلني الذي تناول الاستخدام الخاص للموارد الطبيعية المملوكة للعموم وتركُّز ملكية الصناعة والموارد. بيد أن مسألةَ ما إذا كانت هذه الموارد مشتركة مع الجيران لم تُثَر في أي من تلك النقاشات.

وقد راود المستثمرين قلقٌ كبير من العملية المطوّلة والمعقّدة التي تحكُم على سوق الغاز الإسرائيلية بتدنّي الاستثمار وتدنّي الإنتاج[٩٠]. وعلاوةً على ذلك، أعرب العديد من الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الدولي عن قلقه من أن وقف الإنتاج وخلق مناخ لا يرحّب بالأعمال التجارية سوف يعرقل التعاون الإقليمي في مجال إنتاج الغاز المعتمِد على الاكتشافات الإسرائيلية الكبيرة.

وقد أثار النقاشُ إمكانية حدوث تباطؤ في إنتاج الطاقة على نحو يضر بالاقتصاد الإسرائيلي، واحتمالَ الاستفادة مما اكتُشِف من حقول الغاز لتشجيع التعاون الإقليمي، فمصر والأردن والأرض الفلسطينية المحتلة بلدان لا تملك ما يكفي من الطاقة. وبعكس ما يخدم مصالح الأعمال التجارية الخاصة، تعترض إسرائيلَ تحديات إقليمية في مجال الطاقة، إلى جانب التحدي المتمثل في كونها سوقاً صغيرة في مناخ يتسم بالاحتكار، إضافةً إلى اشتداد القلق بشأن الاحترار العالمي وتغيُّر المناخ وهما مسألتان لم يتطرق إليهما صنّاع السياسات.

حقول الغاز الواقعة تحت سيطرة إسرائيل

اكتُشِفت في الآونة الأخيرة عدة حقول غاز إسرائيلية جديدة. ولا تزال الاحتياطيات الموجودة في تلك الحقول، المقدَّرة والمحقَّقة، تخضع للتحقُّق، ولكنها تضاف إلى كميات كبيرة

(٨٩) المرجع نفسه.

(٩٠) A Barkat, 2015, No foreign investor will put a cent into Israeli gas, *Globes*, 5 January، متاح على هذا الرابط: www.globes.co.il/en/article.aspx?did=1000998545&from=iglobes.

حوّلت إسرائيل من مستورد صافٍ للطاقة إلى مصدِّر صافٍ لها. وقائمة الاكتشافات طويلة وتشتمل على الحقول التالية:

- حقل نوح: يقع قبالة ساحل غزة على عمق ٧٧٩ متراً تحت سطح البحر؛ وبدأ الإنتاج في حزيران/يونيه ٢٠١٢.
- حقل ماري: يقع قبالة ساحل غزة، إلى الجنوب الشرقي من حقل نوح؛ وبدأ الإنتاج في آذار/مارس ٢٠٠٤، وتبلغ إنتاجيته الإجمالية نحو ١,١ تريليون قدم مكعبة.
- حقل تامار: يقع على مسافة ٩٠ كم تقريباً غرب حيفا، على عمق إجمالي يناهز ١ ٧٠٠ متر تحت سطح البحر؛ وبدأ الإنتاج في آذار/مارس ٢٠١٣، ويُقدر إجمالي الإنتاج بـ ٨,٤ تريليون قدم مكعبة (هناك محادثات بين إسرائيل وقبرص وجمهورية كوريا حول تصدير الغاز الطبيعي من هذا الحقل).
- حقل ليفياتان: يقع على بُعد ١٣٠ كم إلى الغرب قبالة ساحل حيفا؛ اكتُشِف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ يُعَد أكبر اكتشاف للغاز الطبيعي في المياه العميقة في حوض الشام؛ وتذهب التقديرات إلى أنه يحتوي على ١٨ تريليون قدم مكعبة من احتياطي الغاز الطبيعي؛ وقد يبدأ الإنتاج في عام ٢٠١٩.
- حقل داليت: يقع على مسافة ٤٠ كم إلى الجنوب من حقل تامار و٦٠ كم قبالة ساحل الخضيرة؛ اكتُشف في عام ٢٠٠٩؛ ويُقدّر إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي فيه بنحو ٠,٥٣ تريليون قدم مكعبة.
- حقل سارة وميرا: يقع على بعد ٤٠ كيلومتراً قبالة ساحل نتانيا وإلى الجنوب والجنوب الغربي من حقل داليت وإلى الجنوب الشرقي من حقل ليفياتان؛ صدرت امتيازات التنقيب في عرض البحر؛ وقدَّرت عملية المسح الجيولوجي التمهيدي في عام ٢٠١٠ ما يحتويه بـ ٦ إلى ٧ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي؛ ولكن عملية التنقيب الاستكشافي في عام ٢٠١٢ باءت بالفشل بينما أشارت الدراسات الاهتزازية الأرضية إلى إمكانية وجود النفط والغاز في طبقات أعمق لم تخضع للاستكشاف.
- حقل تانين: يقع على بعد ١٢٠ كم قبالة ساحل إسرائيل؛ اكتُشف في عام ٢٠١٢؛ وتذهب التقديرات الأولية إلى أن الاحتياطي الممكن من الغاز الطبيعي يبلغ نحو ١,١ تريليون قدم مكعبة.
- حقل الدلفين: يقع على بعد ١١٠ كم قبالة ساحل حيفا؛ اكتُشف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ وتُقدر احتياطيات الغاز الإجمالية هناك بنحو ٥٥٠ مليار قدم مكعبة.

وتتراكم هذه الاحتياطيات المحقَّقة أو المقدَّرة لتشكّل حجماً وقيمة لا يُستهان بهما. والمسألة الحقيقية التي لا تزال مطروحة هي: إلى أي مدى تشكّل هذه الاحتياطيات موارد مشتركة مع الأطراف في حوض الشام وما هي حصص الفلسطينيين العادلة من كل منها؟

سادساً- تقدير قيمة احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في إسرائيل: ما حصة الفلسطينيين من هذه الموارد؟

يزيد الحجم الإجمالي لجميع الاحتياطيات المقدرة من الغاز الطبيعي في إسرائيل على ٣٨ تريليون قدم مكعبة، وتفوق قيمتها ١٤٦,٣ مليار دولار، بالاستناد إلى متوسط سعر يبلغ ٣,٨٥٢ دولار لكل ١٠٠٠ قدم مكعبة[٩١]. وإذ تُطرَح من ذلك كلفة الاستثمار اللازم لتطوير احتياطيات الغاز، أي ١٤,٨٤ سنتاً من كل دولار يُستثمر، تبقى قيمةٌ صافية من احتياطيات الغاز قدرها ١٢٤,٦ مليار دولار. وتضاف إلى هذا قيمة الاحتياطيات المحقَّقة من النفط التي يبلغ حجمها ١١,٥ مليون برميل، بسعر ٦٥ دولار للبرميل الواحد، أي ٧٤٧,٥ مليون دولار. وإذ يُطرَح من هذا المبلغ متوسطُ كلفة إنتاج برميل النفط الواحد البالغ ٢٣،٥٠ دولاراً، ينخفض مبلغ التقييم الصافي لاحتياطيات النفط الإسرائيلي إلى ٤٧٧,٢٥ مليون دولار.

وتسنَد قيمةٌ أكبر بكثير إلى احتياطيات النفط الصخري المقدرة كميتها بـ ٣٠٠ مليار طن، رغم أن إنتاج برميل النفط الصخري يكلف أكثر من إنتاج برميل النفط التقليدي. وفيما يتعلق بالنفط الصخري، هناك حاجة إلى تحويله من الطن إلى الغالون، بمعامل ستة غالونات للطن الواحد، وتكون النتيجة ١,٨ تريليون غالون من النفط الصخري أو ٤٢,٩ مليار برميل بمقدار ٤٢ غالوناً لكل برميل[٩٢]. وقد تراوح المتوسط المرجّح لكلفة إنتاج برميل النفط الصخري الواحد ما بين ٢٥ و٩٥ دولاراً للبرميل الواحد[٩٣]. وبالاستناد إلى متوسطٍ مرجَّح لكلفة إنتاج يبلغ ٥٠ دولاراً للبرميل، فإن السعر الصافي الحالي سينخفض إلى ١٥ دولاراً للبرميل. وعليه، يبلغ إجمالي القيمة الصافية للاحتياطيات الإسرائيلية المقدَّرة من النفط الصخري ٦٥٣,٥ مليار دولار.

وقد اكتُشفت هذه الموارد من النفط والغاز الطبيعي مؤخراً في منطقةٍ أعلنت إسرائيل أنها منطقة اقتصادية خالصة لإسرائيل، ولكن تراكُمها تحت سطح الأرض والبحر في المناطق التي وُجدت فيها قد استغرق ملايين السنين. ولأن الفلسطينيين كانوا يملكون الجزء الأكبر من كتلة أرض فلسطين التاريخية قبل عام ١٩٤٨، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كان لهم الحق في المطالبة بحصة من تلك الاحتياطيات التي كانت موجودة تحت الأرض التي كانوا يملكونها قبل عام ١٩٤٨[٩٤]. وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن قرار الجمعية العامة ١٨١، المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، قد خصص ٤٢,٨٨ في المائة من فلسطين التاريخية للفلسطينيين، بينما أشارت اتفاقات أوسلو ضمناً إلى أنه سيكون من حق الفلسطينيين استرداد ٢٢ في المائة على الأقل من فلسطين التاريخية. وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات الاقتصادية والقانونية لتثبيت الحصة الفلسطينية من موارد النفط والغاز التاريخية والمشتركة.

(٩١) انظر هذا الرابط: www.eia.gov/dnav/ng/ng_pri_sum_a_EPG0_PEU_DMcf_a.htm.

(٩٢) انظر: E Ekinci, 1995, Economic considerations of the oil shale and related conversion processes, in: CE Snape, ed., *Composition, Geochemistry and Conversion of Oil Shales*, North Atlantic Treaty Organization Science Series C No. 455, Springer:159–174.

(٩٣) انظر هذا الرابط: https://en.wikipedia.org/wiki/Oil_shale_economics.

(٩٤) Hadawi, 1988, p. 6.

تقديرات قيمة الموارد المشتركة في منطقة حوض الشام

للموارد المشتركة قيمة مرتفعة. فبكمية من الغاز تبلغ ١٢٢ تريليون قدم مكعبة، تبلغ قيمتها الصافية نحو ٤٥٣ مليار دولار و١,٧ مليار برميل من النفط القابل للاستخراج تبلغ قيمته الصافية نحو ٧١ مليار دولار، هناك مبلغ إجمالي قدره ٥٢٤ مليار دولار يتعيّن توزيعه واقتسامه بين الأطراف المختلفة في منطقة حوض الشام، بالإضافة إلى مزايا عديدة، غير ملموسة ولكنها حقيقية، تتعلق بالأمن الطاقي والتعاون في مجال الطاقة بين أطراف لطالما حارب بعضها البعض الآخر(٩٥).

(٩٥) انظر القسم خامساً العنوان ألف ٢ للاطلاع على المنهجية والمراجع التي استخدمها الكاتب في حساب قيمة موارد النفط والغاز الطبيعي في حوض الشام.

سابعاً– خاتمة

للنفط والغاز الطبيعي عدة سمات محدِّدة تميزهما عن باقي الموارد الطبيعية. فهما، أولاً، لا ينصاعان للحدود السياسية ويمكنهما لذلك السبب تخطي العديد من الحدود الوطنية. ثانياً، يستغرق تراكمهما تحت الأرض عدة ملايين من السنين، بحيث أن مالكيهما الحاليين ليسوا بالضرورة المالكين الوحيدين. ثالثاً، يمكن تخزينهما عدةَ عقود وقرون وحتى ألفيات دون أن يكلّف ذلك شيئاً. وفي العادة، يكون استغلالهما على الوجه الأمثل رهناً، في جزء منه، بأسعار الفائدة الحالية وبزيادة الأسعار المتوقعة. رابعاً، قد يشكّلان جزءاً من المشاعات العالمية، حيث تستلزم اعتبارات الكفاءة والإنصاف وحدتهما والاشتراك في استغلالهما. خامساً، ليس النفط والغاز الطبيعي من الموارد المتجددة، وأي استغلال لهما ينقص مما هو متاح منهما للأجيال المقبلة وهذا الأمر يضيف إكراهاتٍ عمودية وعابرة للأجيال ومتعلقة بمسألة الإنصاف إلى المسائل الأفقية والمتعلقة بالإنصاف وبهذا الجيل من السكان. سادساً، يزداد في الأرض الفلسطينية المحتلة اتساع الفجوة، التي تظهر في أغلب الولايات القضائية العادية والمستقرة، بين القيَم الممكنة وتلك المحقَّقة من استغلال النفط والغاز، وذلك بسبب الغموض الذي يكتنف تعليمَ حدود حقوق الملكية.

وقد تشكل الاكتشافات الجديدة في حوض الشام مصدر نزاع محتمل إذا ما استَغل كل طرف من الأطراف بمفرده هذه الموارد دون المراعاة الواجبة لحصص الأطراف الأخرى. فهذه الاكتشافات، التي يقدَّر حجمها بـ ١٢٢ تريليون قدم مكعبة من الغاز بقيمة صافية تبلغ ٤٥٣ مليار دولار و١,٧ مليار برميل من النفط بقيمة صافية تناهز ٧١ مليار دولار، فرصة سانحة لتوزيع ما مجموعه ٥٢٤ مليار دولار واقتسامها بين الأطراف، بالإضافة إلى مزايا عديدة، غير ملموسة ولكنها حقيقية، تتأتى من الأمن الطاقي ومن التعاون المحتمل بين أطراف لطالما حارب بعضُها البعض الآخر.

وفي ظل الوضع الراهن، كما وثّقته تقارير ودراسات عديدة أنجزها الأونكتاد ومنظمات أخرى، تظهر إسرائيل كقوة محتلة لا تزال تستغل الموارد الطبيعية الفلسطينية بما فيها النفط والغاز الطبيعي. وتواصل إسرائيل، بالإضافة إلى ذلك، فرض العديد من القيود على حركة الشعب الفلسطيني وإنتاجه وصادراته ووارداته وتحويلات رأس المال والإيرادات العامة وحيز السياسات العامة، وترهقه بتكاليف إضافية لا تفتأ ترتفع بمرور الوقت ما دام الاحتلال مستمراً، وهو أمر مخل بالقانون الدولي والعدالة الطبيعية. وحتى الآن، بلغت التكاليف الحقيقية وتكاليف الفرصة البديلة الناجمة عن الاحتلال مئات مليارات الدولارات في مجال النفط والغاز فقط. وتطول قائمة الخسائر التي يتسبب بها الاحتلال ويتسع نطاقها. فيتعين تحديد هذه التكاليف ودراستها وتقييمها وتوثيقها من أجل تيسير مفاوضات مقبلة على تسوية سياسية عادلة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ولأجل صُنع سلام دائم في الشرق الأوسط.

وتختم هذه الدراسة بالتأكيد على ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث القانونية والاقتصادية والتاريخية، المستنيرة بالقانون الدولي، بقصد التثبت من حقوق الملكية المتعلقة بالموارد من النفط والغاز. وهي بالتالي توصي بإنجاز مزيد من الدراسات المفصلة بقصد إثبات حق الشعب الفلسطيني بوضوح في استغلال موارده الطبيعية الخاصة به، إلى جانب حصته المشروعة من الموارد المشتركة التي يملكها جماعةً مع عدة دول مجاورة في المنطقة، بما فيها إسرائيل.

Printed at United Nations, Geneva – 1908621 **(A)** – July 2019 – 246 – **UNCTAD/GDS/APP/2019/1**